جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية

# مجلة الدراسات الأفريقية


* الدين والسياسة في المغرب الأقصى الدعوة الموحدية نموذجاً
* مؤسسات النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى (من القرن ٥ - ٧ هـ/١١ - ١٣ م)
* المشاريع والعمارة المائية في المغرب الأقصى عصر دولة بني مرين
* تطور الحياة الثقافية في بوادي وأرياف السودان الغربي خلال القرن(١١هـ/١٧م)
* التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل (١٩٤٨-١٩٧٦)
* تأثير اتجاه غانا للاتحاد مع غينيا على إنهاء تبعية غانا للكومنولث البريطاني في ١٩٥٨
* أثر المناخ على السياحة فى إقليم شرقى أفريقيا
* التجمعات الريفية حول بحيرة النوبة فى جمهورية السودان
* أثرالكهرباء على التنمية الريفية في جمهورية جنوب أفريقية
* قضية مياه النيل في السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحديات الراهنة
* حركات الإسلام السياسي وتأثيراتها في دول أفريقيا جنوب الصحراء
* إدماج النوع الاجتماعي في صناعة القرار السياسي بدول أفريقيا وراء الصحراء
* الإلهة خنست ودورها فى الديانة المصرية القديمة
* الانعكاسات الصحية للممارسات الثقافية والعوامل الإيكولوجية دراسة أنثروبولوجية لجمهورية الكنغو الديمقراطية
* دور المرأة في عملية التنشئة الثقافية منذ الميلاد حتى سن السادسة في مجتمع الخرطوم بحري بجمهورية السودان
* هرمية الصلة Accessibility hierarchy بين اليابانية والأمهرية
* الذي الموصولة الحرفية
* أسلوب الاستفهام في لغة الهوسا (دراسة نحوية تطبيقية)



العـدد ٣٧
يناير ٢٠١٥



مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر



مجلة الدراسات الأفريقية
العدد ٣٧ يناير ٢٠١٥



AFRICAN STUDIES REVIEW
ISSUE 37 January 2015


CAIRO UNIVERSITY
INSTITUTE OF AFRICAN RESEARCH AND STUDIES

# AFRICAN STUDIES REVIEW


* FACTORS INFLUENCING FARMERS› ADOPTION OF IMPROVED CROP PRODUCTION TECHNOLOGY IN KATSINA STATE, NIGERIA
MOUKHTAR MUHAMMAD IDRIS



ISSUE 37 January 2015

# مجلة الدراسات الإفريقية

العدد السابع والثلاثون يناير ٢٠١٥

يصدرها سنوياً معهد البحوث والدراسات الإفريقية ـ جامعة القاهرة

رئيس التحرير :

أ. د. حسن محمد صبحى — عميد المعهد

نائل رئيس التحرير :

أ. د. سلطان فولى حسن — وكيل المعهد للدراسات العليا

أ. د. حسين سيد عبد الله مراد — وكيل المعهد للدراسات العليا

مدير التحرير :

د. عمر عبد الفتاح

ترسل المقالات والأبحاث على العنوان التالى :

الأستاذ الدكتور حسن محمد صبحى

معهد البحوث والدراسات الإفريقية

جامعة القاهرة

ت : ٣٥٦٧٥٥٠١ - ٣٥٦٧٥٥٠٨

رمز بريدى ١٢٦١٣ أورمان / جيزة

(ج.م.ع)

رقم الإيداع : ١٢٦٤٣ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولي ISSN : ١١١٠ / ٦٠١٨

| م | المحتـــــويـــات | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | الدين والسياسة في المغرب الأقصى الدعوة الموحدية نموذجاً<br>أ.د. حسين سيد عبد الله مراد | ١ ـ ٤٨ |
| ٢ | مؤسسات النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى (من القرن ٥ ـ ٧ هـ/١١ ـ ١٣ م)<br>أ. صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي | ٤٩ ـ ٦٤ |
| ٣ | المشاريع والعمارة المائية في المغرب الأقصى عصر دولة بني مرين (٦٦٨- ٨٦٩هـ / ١٢٦٩- ١٤٦٤م)<br>أ. إبراهيم الشامى | ٦٥ ـ ٩٤ |
| ٤ | تطور الحياة الثقافية في بوادي وأرياف السودان الغربي خـلال القرن ( ١١هـ / ١٧م)<br>د. مطير سعد غيث | ١٢٣ ـ ١٥٤ |
| ٥ | التبادل التجارى بين جنوب أفريقيا وإسرائيل (١٩٤٨-١٩٧٦)<br>أ. بدوى رياض عبد السميع | ١٣١ ـ ١٥٤ |
| ٦ | تأثير اتجاه غانا للاتحاد مع غينيا على إنهاء تبعية غانا للكومنولث البريطاني في ١٩٥٨<br>أ. أسامة عبد التواب محمد عبد العظيم | ١٥٥ ـ ١٨٢ |
| ٧ | أثر المناخ على السياحة فى إقليم شرقى أفريقيا<br>د. عطيه محمود محمد الطنطاوى | ١٨٣ ـ ٢٢٠ |
| ٨ | التجمعات الريفية حول بحيرة النوبة فى جمهورية السوادن (الواقع العمرانى والإمكانات المتاحة والتوقعات المستقبلية)<br>د. أحمد سيد شحاته | ٢٢١ ـ ٢٩٠ |
| ٩ | أثرالكهرباء على التنمية الريفية في جمهورية جنوب أفريقية<br>مصطفى عبد المجيد محمد إبراهيم رحومه | ٢٩١ ـ ٣٥٠ |
| ١٠ | قضية مياه النيل في السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحديات الراهنة<br>د. محمد سالمان طايع | ٣٥١ ـ ٣٩٤ |
| ١١ | حركات الإسلام السياسي وتأثيراتها في دول أفريقيا جنوب الصحراء<br>د. البشير الكوت | ٣٩٥ ـ ٤٢٨ |
| ١٢ | إدماج النوع الاجتماعي في صناعة القرار السياسي بدول أفريقيا وراء الصحراء ( دراسة تحليلية في المؤسسات التمثيلية)<br>أ.د. نعيمة سمينة | ٤٢٩ ـ ٤٤٦ |
| ١٣ | الإلهة خنست ودورها فى الديانة المصرية القديمة<br>د. إسلام إبراهيم عامر | ٤٤٧ ـ ٤٦٩ |

| م | المحتـــــويـــات | رقم الصفحة |
|---|---|---|


١٤ الانعكاسات الصحية للممارسات الثقافية والعوامل الإيكولوجية
دراسة أنثروبولوجية لجمهورية الكنغو الديمقراطية
د. تامر جاد راشد أ. محمد جلال حسين ٤٧١ ـ ٥٢٦

١٥ دور المراة في عملية التنشئة الثقافية منذ الميلاد حتي سن السادسة
في مجتمع الخرطوم بحري بجمهورية السودان
إيناس حسام الدين عبد الخالق عطية ٥٢٧ ـ ٥٦٠

١٦ هرمية الصلة Accessibility hierarchy بين اليابانية والأمهرية
«دراسة تنميطية»
أ. إيمان إسماعيل منصور د. أحمد عوض د. عمر عبد الفتاح
د. ماهر الشربيني ٥٦١ ـ ٦٠٠

١٧ الذي الموصولة الحرفية
د. إلياس عباس ٦٠١ ـ ٦١٤

١٨ أسلوب الاستفهام في لغة الهوسا (دراسة نحوية تطبيقية)
د٠ سمير عزت إبراهيم إسماعيل ٦١٥ ـ ٦٦١

# قضية مياه النيل في السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحديات الراهنة

د. محمد سالمان طايع(*)

**مقدمة:**

يحتل نهرُ النيل مكانةً محوريةً في حياة مصر والمصريين، فعلى ضفافه قامت واحدة من أعرق وأعتق الحضارات الإنسانية، وظل شاهدًا على تطورات السياسة والاقتصاد والاجتماع التي عايشتها الدولة المصرية على مختلف الأزمنة والعصور.

ولقد جاءت تسمية «النيل» من تسميات قدماء المصريين للنهر. إذ كانوا يعتقدن بأن النيل مركز العالم، وأن منبعه هو بدايته. ولذا، كانت قبلتهم نحو الجنوب(١).

وبالرغم من أنه لا يوجد أصل واضح وقاطع لتسمية «النيل» بهذا الاسم، إلا أنه يمكن تتبع هذا الأصل الفرعوني في تاريخ مصر القديم وأساطيرها وفلسفتها: فلقد لقب المصريون النيل في بعض أناشيدهم بأبي الآلهة، وهو لقب مستعار من الإله «نون» رب المياه الأزلية عند الفراعنة، والذي يعد أقدم الآلهة عهداً والذي كان النيل ينبع منه(٢).

بيد أن إطلاق كلمة «النيل» على النهر الجاري في مصر قد تأخَّر، فقد كان يعرف في السابق باسم «حابي» أو «هابي» (Hapy) أي إله النهر وهو أشهر آلهة النيل(٣). كما كان نهر النيل يُسمى «بي يوما» (Piyoma) أو النهر فقط.

وكان النيل الرئيسي من أسوان إلى القاهرة يسمي باللغة المصرية القديمة (الهيروغليفية) باسم «أترو– عا» ومعناها «النهر العظيم»، ومنها جاءت الكلمة المستخدمة حالياً في اللغة العربية (الترعة) التي تطلق على الفروع الصغيرة للنهر، في حين كان كل فرع من الفروع العديدة في الدلتا تسمي «أترو» أي (نهر)(٤).

(*) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية.

لقد شهدت قضية «مياه النيل» في الآونة الأخيرة تطورات سلبية نحو تصعيد المنحى الصراعي في العلاقات الهيدروبوليتيكية بين دولتي المصب والمجرى (مصر والسودان[٥]) من جانب، ودول المنابع من جانب آخر، حتى وصلت تلك التطورات إلى درجة كبيرة من التصعيد السياسي، حيث أقدمت ست دول من المنابع النيلية بالتوقيع بشكل منفرد على الاتفاقية الإطارية لتأسيس مفوضية حوض النيل، دون الأخذ في الاعتبار اعتراض دولتي المصب والمجرى، ليكتمل بذلك النصاب القانوني للدول الموقعة على اتفاق عنتيبي.

ولقد ساهمت التطورات الأخيرة في قضية مياه النيل في تأزيم الموقف، ولاسيما في ضوء استدعاء مقولات «حرب المياه» –الوشيكة- التي وردت غير مرة في تصريحات رئيس وزراء إثيوبيا الراحل «ميليس زيناوي». وبالتوازي مع تلك التطورات؛ جاء إعلان إثيوبيا -بشكل أحادي الجانب- في عام ٢٠١١ عن اعتزامها بناء عددٍ من السدود التخزينية على النيل الأزرق بمواصفات فنية من شأنها تهديد الأمن المائي المصري. وشرعت إثيوبيا بوضع حجر أساس أول تلك السدود، وهو «سد النهضة» في ٢ أبريل ٢٠١١، لتبدأ منذ ذلك التاريخ حلقة جديدة من حلقات التفاوض لإدارة الصراع المائي بين مصر وإثيوبيا.

وانطلاقًا مما سبق، تتحدد الإشكالية البحثية لهذه الدراسة في بحث وتحليل المكانة التي تحتلها قضية مياه النيل ضمن مصفوفة القضايا التي تشغل السياسة الخارجية المصرية. بعبارة أخرى، تسعى الدراسة للإجابة عن عددٍ من التساؤلات البحثية من قبيل:

- ما أهمية القضية المائية ضمن مصفوفة قضايا أجندة السياسة الخارجية المصرية؟
- ما هي الأسس والمنطلقات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية الحاكمة للتحرك المصري تجاه قضية مياه النيل؟
- ما هي أبرز التوجهات العامة للسياسة المصرية تجاه قضية مياه النيل؟.

**منهجية الدراسة:**

**١- مفهوم السياسة الخارجية (Foreign Policy):**

لعله من الضروري التمييز من البداية بين مفهومي «العلاقات الدولية» و«السياسة الخارجية» . فإذا كانت العلاقات الدولية تُعبِّر بشكل عام عن التفاعلات الجارية بين مُجمل الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين؛ فإن السياسة الخارجية تُعبر عن السلوك الذي تتبناه الدولة الواحدة في تفاعلاتها تجاه باقي الوحدات أو الفاعلين الدوليين. وبذلك تعتبر السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية(٦).

بيد أن بعض الباحثين يرون أن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقصورة على الدول، بل إن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها(٧).

وقد حاول الكثيرُ من الباحثين والمحللين في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفًا محددًا للسياسة الخارجية، والواقع أن تعددَ التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها(٨).

بيد أن التعريف الذي تتبناه هذه الدراسة لظاهرة السياسة الخارجية هو ذلك الذي يزاوج بين تعريفي كلٍ من «روزناو» (Rosenao) و«محمد السيد سليم». ومن ثم، يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها: «برنامج العمل العلني الرسمي الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدةِ الدوليةِ بوعي من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق جملة من الأهداف المحددة سلفاً في السياقين الإقليمي والدولي»(٩).

واستنادًا إلى هذا التعريف، فإن السياسة الخارجية تنصرف إلى سبعة أبعاد أساسية، هي(١٠): الواحدية، والرسمية، والعلنية، والاختيارية، والخارجية، والهدفية، والبرنامجية.

**٢- وحدة التحليل:**

لما كان الهدف المبتغى من وراء هذه الدراسة هو: «تحليل» البعد المائي المتصل بحوض النيل في السياسة الخارجية المصرية، لذا، فإن وحدة التحليل البحثية (Unit of Analysis) تتحدد في السياسة الخارجية المصرية، على اعتبار أنها تمثل المادة التي يتم إخضاعها للبحث والتحليل بهدف التعرف موقع قضية المياه فيها.

**٣- مستوى التحليل:**

تعتمد هذه الدراسة على مستويين تحليليين:

**أولهما:** مستوى التحليل الكلي (الماكرو) Macro Level of Analysis وذلك في تحليلها للسياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل بشكل عام. بيد أن ذلك لا يحول دون إعمال مستوى التحليل الجزئي Micro Level of Analysis في بعض الأحيان، وذلك لتناول بعض القضايا الجزئية المتصلة بالمسألة المائية في السياسة الخارجية المصرية.

**وثانيهما:** المستوى المحلي Local Level of Analysis لتحليل السياسة الخارجية المصرية؛ بوصفه المستوى الذي تنبع منه القرارات والتوصيات والسياسات الرسمية المتصلة بالمسألة المائية في حوض النيل.

**٤- منهج الدراسة:**

يمكن الحديث عن مداخل تحليلية متعددة لمحاولات تحليل وتفسير السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل. بيد أن أبرز تلك المداخل التحليلية هي:

**أولها:** الملاحظة Observation. فالملاحظة لها أهميتها وأولويتها في تسجيل السلوك السياسي، وسائر الأحداث والوقائع، وتوفر رابطة بين البحث الإمبريقي والتنظير من ناحية، والواقع وما يشهده من أحداث ووقائع وتطور من ناحية ثانية. فهي توفر قاعدة صلبة علمية وإمبريقية.

إن موضوع هذه الدراسة يمكن إخضاعه للملاحظة، خاصة وأنها تتزامن مع التصعيد الدراماتيكي للأحداث، وتسارع وتيرة التفاعلات الصراعية بين دول

حوض النيل في الفترة الراهنة. ومن ثم، فإن ملاحظة حركة الأحداث بين تلك الدول وانعكاساتها على طبيعة العلاقات الهيدروبوليتيكية (المائية-السياسية)، سيكون مفيدًا في التحليل الأخير[١١].

**ثانيها:** إطار تحليل نسق السياسة الخارجية (Foreign Policy System Analysis)، باعتباره الإطار المنهجي الأكثر ملاءمة لدراسة وتحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل. بوصف قضية مياه النيل؛ وما ينتج عنها من تغيرات وتفاعلات سياسية واستراتيجية وقانونية؛ هي واحدة من محددات ومدخلات عملية صنع السياسة الخارجية المصرية؛ الدافعة نحو صوغ السياسة النيلية لمصر على الأصعدة المختلفة (القرارات، والأهداف، والأدوات، والأدوار، والتوجهات).

فمع تطور العلاقات الدولية وظهور فاعلين من غير الدول لهم تأثير فعال وبرنامج متكامل للسلوك في المجال الدولي، بدأ النظر للسياسة الخارجية باعتبارها مجموع العلاقات الخارجية الرسمية التي يجريها فاعل مستقل Independent Actor في العلاقات الدولية[١٢].

ويمتاز هذا الاقتراب بديناميكيته، حيث إنه ينظر إلى «السياسة الخارجية» باعتبارها منظومة. ومن ثم، تتفاعل عناصرها الموضوعية مع النفسية، وتلك النابعة من البيئة الداخلية مع نظيراتها النابعة من البيئة الخارجية، كل في إطار منظومي. فضلاً عن أن هذا الاقتراب ينظر إلى «السياسة الخارجية» -وبالتالي تغيرها- باعتبارها عملية دائرية مستمرة، بمعنى أن «الصياغة النهائية» للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، ليست نهاية مطاف التحليل، وإنما يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضًا ردود الفعل التي يتخذها الآخرون تجاه تلك السياسة [١٣].

وبشكل عام، يضع تحليل نسق السياسة الخارجية إطارًا للتحليل العلمي لظاهرة السياسة الخارجية من حيث وصف مختلف أبعادها كالتوجهات العامة والأهداف، بالإضافة إلى تفسيرها من خلال تحديد مجموعة المتغيرات التي تؤثر عليها، وتحليل الأثر النسبي لتلك المتغيرات على السياسة، إلى جانب دراسة عملية صنع قرار السياسة الخارجية.

شكل (1): **إطار تحليل نسق السياسة الخارجية**

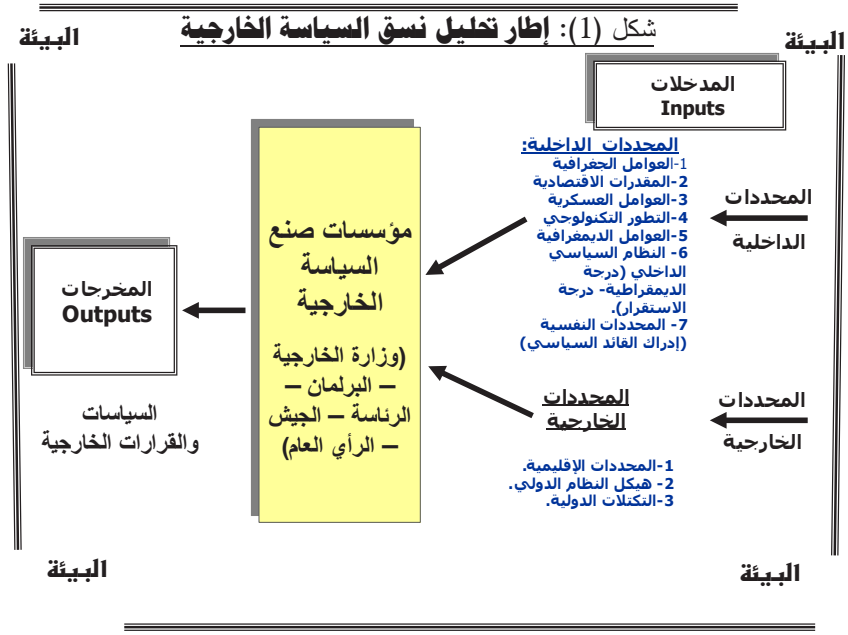


**المصدر :** إعداد الباحث

واعتمادًا على الإطار المنهجي السابق، تناقش هذه الدراسة قضية مياه النيل في السياسة الخارجية المصرية عبر التطرق إلى النقاط التحليلية التالية:

- الأهمية الاستراتيجية لمياه النيل في مصر.
- الدائرة الأفريقية والنيلية في السياسة الخارجية المصرية.
- أسس وثوابت السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية «مياه النيل».
- مسارات مقترحة للسياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل في ضوء التحديات الراهنة.

## أولاً: الأهمية الاستراتيجية «لمياه النيل» في مصر:

يستمد نهرُ النيل أهميتَه بالنسبة للمصريين من كونه يمثل المصدرَ الرئيسي للمياه العذبة في مصر، إذ تعتمد مصرُ على مياهه اعتمادًا يكاد يكون كليًا في الاستعمالات الزراعية والصناعية والمنزلية، فهو يُؤمِّن حوالي ٩٦,٥٪ من الاحتياجات المائية السنوية لمصر، في حين لا تزيد نسبة الاعتماد المائي على

المصادر الأخرى - كالأمطار والمياه الجوفية وتحلية مياه الصرف الزراعي والصحي- أكثر من ٣,٥-٥٪ على أحسن تقدير. ولذلك، فإن أيَّ نقصٍ في كمية المياه التي ترد إلى مصر من نهر النيل تؤثر تأثيرًا سلبيًا ومباشرًا في إنتاجها الزراعي والصناعي. ولذلك، تعتبر حصة مصر من مياه النيل هي الحد الأدنى المطلوب لسد الاحتياجات المائية، وذلك على عكس جميع دول حوض النيل الأخرى التي تسقط عليها أمطارٌ غزيرةٌ، وتتوافر لديها كمياتٌ هائلةٌ من المياه الجوفية، وأنهارٌ أخرى عديدةٌ[١٤].

فمن المقطوع بصحته، أن نهر النيل كان دوماً هو أصل وأساس الحياة في مصر التي كانت ولا تزال هبة النيل.

وتشير مختلف الدراسات التي عُنيت بتحديد مصادر إيرادات نهر النيل إلى أنه يحصل على إيراداته المائية من مصدرين هما: هضبة البحيرات الاستوائية، والهضبة الإثيوبية. فبالنسبة لهضبة البحيرات الاستوائية، فإنها تبدأ من ببحيرة فيكتوريا بوصفها كبرى البحيرات الطبيعية العذبة في العالم وتبلغ مساحتها نحو ٦٩ ألف كيلو متر مربع، وتبلغ كمية المياه التي تتجمع فيها سنويًا نحو ١١٨ مليار م٣، ولا ينصرف منها سوى ٢٣,٥ مليار م٣ في نيل «فيكتوريا» الذي يشكل المخرج الوحيد لمياه البحيرة عبر عددٍ من الشلالات تسمى شلالات «ريبون» وشلالات «أوين».

أما الرافد الثاني للنيل؛ وهو الأهم؛ فهو النيل الأزرق الذي تنحدر مياهه من الهضبة الإثيوبية الشاهقة التي ترتفع نحو ١٨٠٠متر عن سطح البحر. ويبلغ إيراد النيل الأزرق عند الخرطوم، عند التقائه بالنيل الأبيض في منطقة (المقرن) نحو ٥٤ مليار م٣، يصل منها إلى أسوان نحو ٤٨ مليار م٣ [١٥].

ومن هنا تتضح أهمية النيل الأزرق بوصفه المانح الأكبر للمياه الواردة إلى النيل المصري، الذي يسهم بنحو ٨٦٪ من الإيراد (مقابل ١٤٪ فقط لهضبة البحيرات الاستوائية). لذلك، فإن «جمال حمدان» كان محقًا حين قال: «إذا كانت مصر هبة النيل، وإذا كان النيل هبة الفيضان، فإن مصر هبة فيضان النيل الأزرق»[١٦].

## خريطة (1): حوض نهر النيل

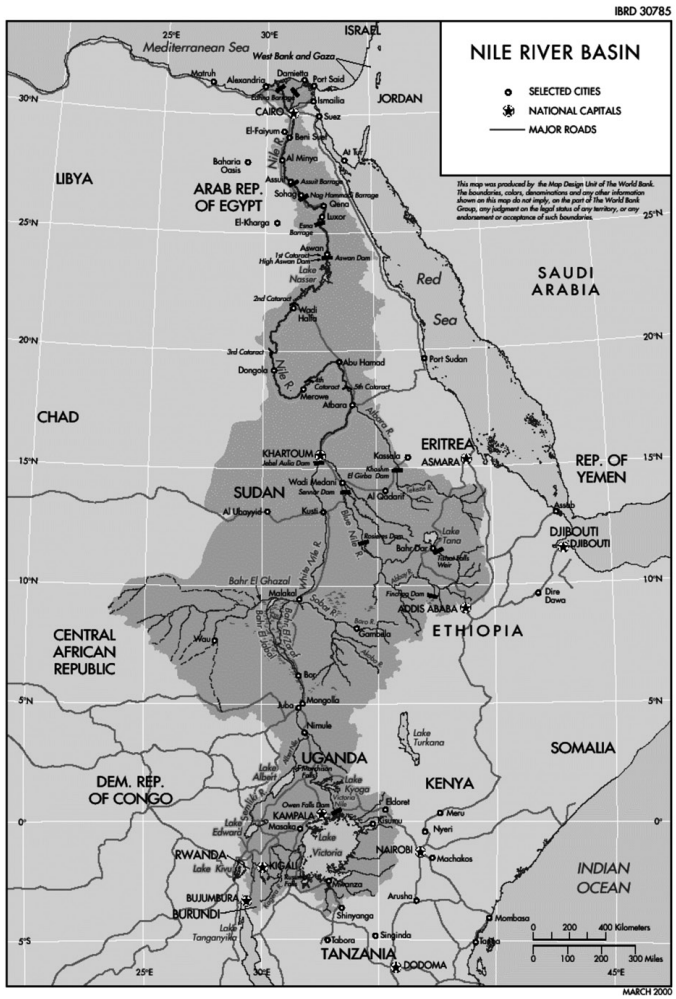


ولا شك في أن علاقة مصر بنهر النيل تعكس إلى حدٍ بعيدٍ الخصائص المميزة لهذا النهر، والتي يكاد ينفرد بها عن غيره من الأنهار الدولية الأخرى. فالدارسُ لجغرافية النهر وطبوغرافيته يستطيع أن يلاحظ - من بين أمور عدة– الأمرين الآتيين:

**الأول :** أن هذا النهر قد سيطر سيطرة كاملة –وحتى اليوم تقريبًا– على اقتصاديات وحياة الدولة الأكبر من بين مجموعة الدول الواقعة في حوضه، ونعني بها مصر.

**والثاني :** أن الدولة الأولى المستفيدة من هذا النهر –وهي أيضاً مصر– لا يوجد على إقليمها أي من منابعه، مما حتَّم عليها أن تكون دوماً على علاقة خاصة مع باقي الدول الأخرى التي توجد فيها هذه المنابع التي يمر بها النهر لمسافات طويلة قبل أن يدخل الحدود المصرية[١٧]. ومن ثم، يمكن تفهُّم الأهميةَ الاستثنائيةَ التي يجب أن تحظى بها دول حوض النيل بصفة عامة؛ وإثيوبيا بصفة خاصة؛ في السياسة الخارجية المصرية.

والواقع، أن هذا الإجمال العام فيما يتعلق بأهمية مياه النيل بالنسبة إلى مصر يمكن تفصيله –بعض الشيء– على النحو التالي[١٨]:

- أن نهر النيل يعتبر المصدرَ الأولَ – إن لم يكن الأوحد – لماء الوادي في مصر قديمًا وحديثًا، ولا يوجد أي مصدر آخر للمياه يمكن مقارنته به.
- أن مياه النيل لا تستمدُ أهميتَها من حقيقة كونها المورد الوحيد تقريبًا للري في مجال الزراعة (نحو ٨٥–٩٠٪ من موارد مصر المائية يوجه للإنتاج الزراعي)، بل وأيضًا من استخداماتها في الأغراض الأخرى كالملاحة الداخلية -التجارية والسياحية- ولتوليد الطاقة الكهربائية، إلى جانب استخدامها على نطاق واسع في العمليات الصناعية.
- بالنظر إلى ضخامة إسهام نهر النيل كمصدر للمياه في مصر بالمقارنة بباقي المصادر الأخرى، يؤكد أنه سيظلُ يمثل الركيزةَ الأساسيةَ لأية خطط مستقبلية سواءٌ في مجال التنمية الزراعية أو الصناعية أو الاقتصادية بوجه عام، وخاصةً إذا ما استمر الحال على ما هو عليه الآن سواء بالنسبة لسياسات ترشيد/عدم الترشيد أو للزيادة السكانية المضطردة.
- تعتبر مصرُ هي الدولة الوحيدة في حوض النيل التي تستخدم تقريبًا كل إيرادها المائي السنوي. ويوضح الجدول التالي درجة اعتماد دول حوض النيل على مياهه.

**جدول (١): درجة اعتماد دول حوض النيل على مياه النهر**

| م | الدولة | نسبة الاعتماد على نهر النيل في تأمين الاحتياجات المائية (٪) |
|---|---|---|
| ١ | مصـــر | ٩٦,٤ |
| ٢ | روانـدا | ١٥,٤ |
| ٣ | السـودان | ١١,٩ |
| ٤ | كينيـا | ٦,٦ |
| ٥ | بورونـدى | ٢,٨ |
| ٦ | إثيوبيـا | ٢ |
| ٧ | تنزانيـا | ١,٣ |
| ٨ | أوغنـدا | ٠,٣ |
| ٩ | الكونغو الديمقراطية | ٠,٠٨ |

**Source :** World Bank, **World Development Indicators**, 2007, PP. 14-17

ولعلنا نستطيع القول بأن ثمة مصلحة مؤكدة لمصر في مياه النيل. وفي تقديرنا، أن هذا الاستنتاج يصدق على الماضي كما يصدق على الحاضر، أما عن احتمالات المستقبل فإنها تزيده توكيدًا[١٩]. وهذه المصلحة هي من الأهمية بحيث لا تكادُ تدانيها أيةُ مصلحة لأية دولة أخرى من دول حوض النيل. ولذلك، لم يكن مستغربًا أن تُولِّي مصر وجهها دومًا – ومنذ بداية تاريخها المعروف – شطر الجنوب حيث توجد منابع النيل وروافده، وذلك بهدف رئيسي وهو الحؤول دون وقوع هذه المنابع في أيدي قوى معادية، أو إقامة مشروعات تؤثر على التدفق المائي الطبيعي إلى مصر[٢٠].

**ثانيًا: الدائرة الأفريقية والنيلية في السياسة الخارجية المصرية:**

ترتكز دوائر حركة وإطارات أنشطة السياسة الخارجية لأي وحدة دولية على أسس يمليها عليها موقعها الجغرافي ودورها التاريخي، وانتماؤها الفكري والحضاري، ومصالحها القومية. فموقع الدولة الجغرافي، وتراثها ووزنها السياسي، قد يفرض عليها القيام إما بدور ريادي أو دور عادي وقد يجعلها. بمثابة عامل الوصل بين الأقاليم، كما قد يجعلها معزولة عن تلك الأقاليم، ومن ثم عن حركة الأحداث العالمية.

وإذا كانت دوائر الانتماء والحركة الخارجية لأي وحدة دولية، تنبع من الثوابت الجغرافية والسياسية، ومن الحقائق التاريخية والفكرية – الحضارية، فإن استثمار تلك الثوابت والتعامل معها في رسم السياسة الخارجية للوحدة الدولية، لابد وأن يتصف بالديناميكية والمرونة، حتى تستطيع -من منطلق استنادها إلى تلك الثوابت- أن تتفاعل مع المتغيرات الدولية المتتالية. وهو ما يعرف «بتوزيع السياسة الخارجية» على مجالات ونطاقات الحركة الخارجية للوحدة الدولية[٢١].

انطلاقًا من ذلك التحديد النظري لمفهوم «دائرة الحركة في السياسة الخارجية»، فإنه يمكن تحديد دوائر السياسة الخارجية المصرية، استنادًا إلى أسس الجغرافيا والتاريخ والفكر الحضاري، والمصلحة القومية لمصر خلال الفترات والحقب المختلفة.

فموقع مصر في قلب القارة الأفريقية وتراثها ووزنها السياسي، قد فرض عليها دورها الريادي، وجعلها بمثابة عامل الوصل بين القارة الأفريقية من ناحية وقارتي آسيا وأوروبا من ناحية ثانية. وموقع مصر الجغرافي المتفرد في القارة الأفريقية قد أضاف إلى ريادتها وثقلها السياسي في هذا الإطار، ما يجعل دورها يتعدى مجرد الانتماء إلى أفريقيا، إلى أن تكون بمثابة النافذة –بمعناها المادي والمعنوي – التي تطل منها القارة على الشمال والشرق.

وإذا كانت شخصية مصر هي نتاج لعبقرية الزمان والمكان؛ وإذا كانت الحضارة المصرية العريقة هي نتاج تاريخ طويل يضرب بجذوره إلى بزوغ شمس الحضارة البشرية على سطح هذا الكوكب؛ وإذا كان الوزن الجيوستراتيجي والجيوبوليتيكي لمصر هو محصلة تفاعل واعتمال قدراتها البشرية والاقتصادية والعسكرية والسياسية، فإن اضطلاع مصر بدور الدولة القاعدة في محيط إقليمها العربي والأفريقي والشرق أوسطي هو أمرٌ منطقيٌ، ولا يغني الدور المركزي الإقليمي لمصر عن تبوء مكانة عالمية متميزة تجعلها باستمرار دولة دور في إطار حركة الأحداث العالمية.

في هذا السياق، اجتهد نفرٌ من المؤرخين والجغرافيين والسياسيين المصريين في محاولة لرصد وتحديد أبعاد ودوائر السياسة الخارجية المصرية، مستندين إلى حقائق الجغرافيا ومعطيات التاريخ وأولويات المصلحة القومية العليا لمصر.

في هذا الخصوص، يرى المؤرخ «حسين مؤنس» أن أبعاد الشخصية المصرية تتحدد في ثلاثة مكونات رئيسية هي المتوسطية والآسيوية والأفريقية، ومن ثم فإنه يتصور ثلاث دوائر السياسة مصر الخارجية هي: الدائرة الأفريقية، والدائرة المتوسطية، والدائرة الآسيوية[٢٢].

أما «سليمان حزين» فهو يتصور أن السياسة الخارجية المصرية حري بها أن تتحرك في ثلاث دوائر أساسية تمليها عليها انتماءاتها الجغرافية والتاريخية والثقافية – الدينية، وهذه الدوائر هي: دائرة البحر المتوسط، والدائرة الأفريقية، والدائرة العربية – الإسلامية[٢٣].

ولقد عبرت رؤية القيادة السياسية الرسمية المصرية عن تصورها لدوائر السياسة الخارجية المصرية، ففي كتابه المعنون: «فلسفة الثورة» يحدد الرئيس (جمال عبد الناصر) دوائر السياسة الخارجية المصرية في ثلاث دوائر بالأساس؛ هي بالترتيب: الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة الإسلامية. حيث يقول[٢٤]:

«لن نستطيع بحال من الحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع لنشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء. ويبقى بعد ذلك سببٌ مهم، وهو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة. ويبقى أيضًا أن السودان -الشقيق الحبيب- تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة في وسطها»[٢٥].

ويتصور «جمال حمدان» أن لمصر أبعادًا أربعة يجب أن تتحرك في نطاقها السياسية الخارجية المصرية، فيما يسميه جمال حمدان «أبعادنا الأربعة» وهي: الدائرة النيلية، ودائرة البحر المتوسط، والدائرة الآسيوية، والدائرة الأفريقية. مشيرًا إلى أن هذه الدوائر تمثل دوائر تحرك خارجي لمصر، وهي تختلف –من وجهة نظره– بلا شك عن دائرة الانتماء الأساسية لمصر، ويعني بها الدائرة العربية[٢٦].

وتتجلى عبقرية «جمال حمدان» وتفرده عن غيره في تخصيص «دائرة نيلية» جنبًا إلى جنب مع الدائرة الأفريقية؛ وليست عوضًا عنها أو أن تحل أي منهما محل الأخرى. فأفريقيا من منظور «حمدان» يجب أن تحظى بالاهتمام المصري

الرسمي كونها دائرة حركة استراتيجية على المستوى الكلي، كما يتعين إيلاء القدر ذاته من الاهتمام بحوض النيل بوصفه دائرة حركة استراتيجية على المستوى الجزئي للسياسة الخارجية المصرية.

إن «الدائرة النيلية» لمصر تتمثل جغرافيًا فيما يمكن تسميته «النظام الإقليمي المائي لحوض النيل»، والعمل من خلاله على إدارة العلاقات الهيدروبوليتيكية (المائية-السياسية) في حوض النيل، والحفاظ على المصالح المائية المصرية مع دول الحوض في إطار من تفعيل التعاون، وإعمال منهج التنمية المتواصلة والعادلة لموارد النهر بهدف تحقيق النفع المشترك والمتبادل لجميع الدول النيلية وفق «منهج اربح – اربح» (Win-Win Approach). كما قد يتطلب الأمر في بعض الأحيان من الدبلوماسية المصرية أن تقوم بإدارة «التفاعلات الهيدروبوليتيكية الصراعية» لصون الأمن المائي المصري[٢٧].

وإجمالاً لما سبق، واستنادًا إلى محددات الجغرافيا والتاريخ والحضارة الفكرية، يمكن القول بأن مصر كانت تشعر دائمًا أنها دولة أفريقية مثلما هي دولة عربية وإسلامية، بل إن الانتماء الأفريقي لمصر قد تقدَّم في بعض الأحيان على بعض الانتماءات الأخرى.

إلا أن المكانة الاستراتيجية المصرية إقليميًا وعالميًا أخذت تشهد تراجعًا نسبياً منذ نهاية عقد الثمانينيات، وذلك تحت تأثير تغير عناصر القوة المصرية سواء الداخلية منها والمتمثلة في الخلل الاقتصادي النسبي في هيكل الاقتصاد القومي المصري، أو الخارجية منها نتيجة انتهاء الحرب الباردة، وانشغال مصر بعدد من الملفات من قبيل: ترتيبات أمن الخليج الجديدة، وتطورات الصراع العربي– الإسرائيلي، والتقارب مع أوروبا والولايات المتحدة. ما نتج عنها تراجع المكانة الاستراتيجية المصرية – ولو نسبياً. وهو ما يعني أن مصر تعيش منذ ذلك الحين حالة «عدم توازن المكانة»[٢٨].

وبالتبعية، فإن الدائرة الأفريقية -ومن ضمنها الدائرة النيلية- لمصر شهدت تراجعًا ملحوظًا في مستوى الاهتمام الرسمي خلال العقد الأخير من القرن

العشرين، وتجلى ذلك بوضوح في حذف الدائرة الأفريقية من مصفوفة دوائر السياسة الخارجية المصرية التي حدَّدها وزير الخارجية المصري الأسبق (عمرو موسى). ففي ديسمبر عام ١٩٩٥، أكد الوزير (عمرو موسى) أن دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية هي ثلاث دوائر؛ وهي: الدائرة العربية، والدائرة الإقليمية- الشرق أوسطية، والدائرة المتوسطية[٢٩].

واستمرت وتيرة تراجع الدور والمكانة المصرية في أفريقيا خلال العقد التالي للتصريح الوزاري سالف الذكر، وتجلت مؤشراته في انسحاب مصر -نسبيًا- من قضايا القارة الأفريقية، وإفساح المجال لقوى إقليمية أخرى كي تحل محلها.

وقد تسببت حالة «عدم توازن المكانة» الأفريقية والنيلية لمصر في حدوث تطورات دراماتيكية بالغة الخطورة والأهمية في ملف مياه النيل في العقد الأخير، كان من شأنها زيادة معدلات الصراع في التفاعلات الهيدروبوليتيكية في النظام الإقليمي لحوض النيل.

وعلى إثر تلك التطورات السلبية في ملف مياه النيل، عاد الاهتمام المصري -نسبيًا- بالدائرتين النيلية والأفريقية، وذلك من خلال تكثيف الزيارات الرسمية للمسئولين المصريين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كما حرص وزراء الخارجية في مصر والذين تولوا المسئولية خلال السنوات الثلاث الفائتة على التأكيد على محورية وأهمية الدائرة الأفريقية -وفي إطارها الدائرة النيلية- في السياسة الخارجية لمصر.

ففي لقائه الحواري مع نخبة من الأكاديميين والدبلوماسيين حول: «سياسة مصر الخارجية: الثوابت والمستجدات»، أكد «نبيل فهمي» وزير الخارجية أن «الدائرة الأفريقية وفي صميمها الدائرة النيلية تحظى حاليًا -وستظل- بالاهتمام الأكبر من جانب مؤسسة الدبلوماسية المصرية، وذلك في إطار خطة عمل الوزارة لتفعيل الدوائر التقليدية للسياسة المصرية، وكذا تخليق دوائر جديدة للحركة»[٣٠].

ويمكن أن نلحظ بوضوح أن واحدة من تجليات تأثير ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو على السياسة الخارجية المصرية هي إيلاء مزيد من الاهتمام الرسمي

المصري بالدائرة الأفريقية، وإعادة إحياء تلك الدائرة ووضعها على رأس أجندة أولويات السياسة الخارجية المصرية[٣١].

فلقد بدأت ملامح التغير تظهر في سياسة مصر الخارجية إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك من خلال التحركات الحثيثة لاستعادة المكانة الإقليمية لمصر، وتفعيل الدور المصري في الفضاءين الإقليمي والعالمي، وذلك لاستعادة الفاعلية المفقودة[٣٢].

إن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كانت محددًا رئيسيًا لتغيرات ملحوظة في سياسة مصر الخارجية، وتبدَّت تلك التغييرات في عدد من المناحي منها[٣٣]: الانفتاح على أفريقيا وعلى دولٍ عربية توترت العلاقات معها في السابق. وكذا العمل على استعادة الدور الإقليمي لمصر، من خلال العمل على إعادة وضع الدائرة الأفريقية -خاصة دول حوض النيل والسودان وإثيوبيا- كأولوية للسياسة الخارجية المصرية، حيث دعمت الثورة آلية مهمة في تفعيل التفاهم والتعاون المصري-الأفريقي، وهي «الدبلوماسية الشعبية» القائمة على مشاركة منظمات المجتمع المدني والأحزاب والقوى الشبابية[٣٤].

**ثالثًا: أسس وثوابت السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية «مياه النيل»:**

تنهض السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية «مياه النيل» على مجموعة من الأسس والمرتكزات التي تشكل ثوابت السياسة المائية لمصر في حوض النيل، وتتمثل في الآتي:

**(١) التأكيد على مشروعية الاتفاقيات السابقة لتأمين الحقوق المائية لمصر:**

إن مقتضيات الحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر تستوجب التوكيد المستمر على «مشروعية» اتفاقيات النيل السابقة. وفي هذا الخصوص، تتصدى مصر للجدل السياسي والقانوني الذي يُثار دومًا من جانب دول الأحباس العليا لنهر النيل، والتي تصر بدورها على «عدم مشروعية» الاتفاقيات السابقة، ورفض الاعتراف بها، والمطالبة بإسقاطها نظرًا لكونها أبرمت في الحقب الاستعمارية، ومن ثم، تدعو إلى بطلان تلك الاتفاقيات وإحلالها باتفاق جديد، والذي تمثَّل في الاتفاقية الإطارية المعروفة باتفاق عنتيبي[٣٥].

كما أن تلك الدول تسوق حجة كونها لم تكن طرفًا في تلك الاتفاقيات ما يسوِّغ لها المطالبة بإلغائها. وفى المقابل، تتمسك مصر والسودان في هذا الصدد بمشروعية وسريان تلك الاتفاقيات التاريخية استنادًا إلى مبدأين رئيسين في القانون الدولي العام، وهما: مبدأ «التوارث الدولي للمعاهدات»، ومبدأ «الحقوق التاريخية المكتسبة»[٣٦].

يقضى مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات – حسبما أقرته المادتين (١١) و(١٢) من اتفاقية فيينا للمعاهدات عام ١٩٧٨، بأن ترث الدولة الخلف عن الدولة السلف الاتفاقيات والمعاهدات التي تكون قد أبرمتها الدولة السلف في فترات سابقة. والملفت للنظر أن دول حوض النيل قد قبلت بهذا المبدأ كأساس لتعيين الحدود عقب انتهاء الاحتلال، بيد أنها ترفض الأخذ به في مجال تنظيم وإدارة شؤون نهر النيل[٣٧].

وتكشف تصريحات وخطب رؤساء الدول والحكومات الإفريقية فى إطار مؤتمر أديس أبابا التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣م عن ذلك الواقع، حيث ساد المؤتمر تيار يرمى إلى الحفاظ على الحدود القائمة دون مساس بها، وقد عبر عن ذلك أكثر من رئيس إفريقي حيث أشار «موديبوكويتا» رئيس جمهورية مالي، فى ذلك الوقت فى كلمته إلى أنه:

«إذا كنا فعلاً متحركين بإرادة قوية لإقامة الوحدة الإفريقية. فيجب أن نأخذ إفريقيا كما هى، ويجب أن نتنازل عن أى مطالب إقليمية.... والوحدة الإفريقية تتطلب من كل منا الاحترام المطلق للتراث الذى ورثناه عن النظام الاستعماري، وهذا يعنى المحافظة على الحدود الحالية لدولنا»[٣٨].

وتؤكد مصر على أن هذه الاتفاقيات تعتبر سارية المفعول من وجهة نظر القانون الدولي، ولا يستطيع أى طرف أن يتحلل منها حسب ما تؤكده اتفاقية فيينا المشار إليها[٣٩].

ويمكن تحديد أبعاد الموقف المصرى بدقة، وتحليل دلالاته، من خلال تتبع تصريحات المسؤولين والخبراء المصريين فى مناسبات وفعاليات مختلفة، والتى تؤكد فى جوهرها الرؤية المصرية فى الارتكاز إلى مبدأ «التوارث الدولي للمعاهدات» كأساس قانوني– سياسي تبني عليه مصر حقوقها فى مياه النيل.

فقد صرح الرئيس المصري السابق «أنور السادات»، فى ٢٨ مايو ١٩٧٣ بمناسبة الرد على المذكرة الرسمية الإثيوبية التى تنص على «أن اتفاق عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان هى اتفاقية ثنائية تخص طرفيها فقط»، فقال السادات:

«منذ أن وقعت اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان، فإن إثيوبيا لم تتقدم باعتراض رسمى عليها، أو على أى نص فيها، وإن كان هناك أي اعتراض قد يردده البعض، فإن الاتفاقية ترد عليه بما ورد فيها، فقد نصت على أنه: نظراً لأن البلاد التى تقع على النيل، غير الجمهوريتين، تطالب بنصيب فى مياهه، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن تبحثا سوياً مطالب هذه البلاد، وتتفقا على رأى موحد بشأنها»[٤٠].

وقد جاء الموقف المصرى واضحًا وقاطعًا لأى شك حول علاقة اتفاقية الأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للمجارى الدولية عام ١٩٩٧ باتفاقيات المجاري المائية الأخرى وبالعرف الدولي، حيث شددت مصر على أنه «لا يمكن لمثل هذه الاتفاقية الإطارية الجديدة أن تؤدي بحال من الأحوال إلى التأثير على الاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بأنهار بذاتها...». ليس فقط لأن القول بذلك هو ما تمليه القواعد العامة فى قانون المعاهدات الدولية، ولكن أيضًا فى المقام الأول، لأن القول بغير ذلك سيفتح الباب أمام تداعيات لا يمكن تقدير مداها فى أماكن عديدة من العالم[٤١].

ولقد أكد «د.محمود أبو زيد» وزير الموارد المائية والري الأسبق على عدد من الحقائق بشأن اتفاقيات مياه النيل سواء الخاصة بمياه الهضبة الإثيوبية، أو الخاصة بمياه الهضبة الاستوائية والى تم توقيعها على مدار قرن من الزمان ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهايات القرن العشرين، وأبرز تلك الحقائق:

أ - إن اتفاقيات مياه النيل تكمل بعضها البعض، وتؤكد الاتفاقيات الحديثة منها على ما ورد بالاتفاقيات التى سبقتها.

ب - لم يحدث قط أن ألغت أية اتفاقية من اتفاقيات مياه النيل الحديثة أو القديمة أية اتفاقية أخرى سبقتها، ولم يحدث قط أن تعارضت أية اتفاقية من اتفاقيات مياه النيل الحديثة أو القديمة مع ما ورد بأية اتفاقية أخرى سبقتها.

ج - إن مبدأ «توارث المعاهدات» هو مبدأ من مبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية، ويتم تطبيقه على اتفاقيات الأنهار المشتركة فى كل دول العالم.

د - إن تضمين القانون الدولي لمبدأ توارث المعاهدات والاتفاقيات فى الأنهار المشتركة وعدم السماح بإلغاء تلك الاتفاقيات أو تعديلها هو أمر منطقي وإنساني قبل أن يكون قانوناً دولياً، حيث إنه يحافظ على حياة واستقرار الشعوب، ولا يعرضها لهزات تنموية أو اقتصادية»[٤٢].

أما المبدأ الثاني؛ الحقوق التاريخية المكتسبة؛ فيقضى بأنه إذا ما تواترت دولة معينة على سلوك محدد خلال فترة زمنية طويلة، دون اعتراض الدول الأخرى على ذلك السلوك، فإن هذه الدولة يصبح لديها «حقًا تاريخيًا مكتسبًا». وهو ما يَثبُت لمصر بحكم التاريخ[٤٣].

فقد صرح المهندس»عصام راضى» -وزير الأشغال والموارد المائية الأسبق - فى سياق رده على التصريحات الإثيوبية الرسمة التى تدعى بأن «اتفاقية عام ١٩٥٩ هى اتفاقية بين طرفين، ومن ثم، فهى تخص طرفيها فقط- قائلاً:

«إن اتفاق مياه النيل لسنة ١٩٥٩، أمر لا يمكن فكه أو إلغاؤه، إنه حق مكتسب يستند إلى اتفاقية تاريخية سابقة عليه، ولا يجوز لنا أن نتنازل عن حقوقنا المكتسبة والموثقة، ونعيد طرحها الآن للنقاش»[٤٤].

وفى مارس ٢٠٠٤، شددت مصر على لسان «د.محمود أبو زيد» فى الدورة الجديدة لوزراء مياه دول حوض النيل التي عقدت فى نيروبي، على:

«التمسك بمبدأ الحقوق التاريخية لاستخدامات مصر لمياه النيل، كما طرحت فى نفس السياق فكرة استفادة دول الحوض بجزء من الفواقد المائية للتساقط المطري على حوض النيل[٤٥].

وقد تجسَّدت الرؤية الرسمية المصرية حيال تلك القضية في الخلاف التفاوضي الذي ثار بشأن المادة (١٤) الفقرة (ب) المتعلقة بالأمن المائي، حيث كان رفضُ مصر قاطعًا للنص المقترح للمادة المذكورة بوصفه لا يتضمن اعترافًا بالاتفاقيات التاريخية السابقة لمياه النيل.

**(٢) الأخذ بمبدأ «الانتفاع العادل والمنصف» كأساس لتقاسم المياه:**

إن موضوع «تقاسم المياه» وإعادة النظر في المعايير والاعتبارات التي يتم على أساسها توزيع المياه المشتركة بين دول حوض نهر النيل، كان ولا يزال أحد المجالات والأبعاد الرئيسية التي ينشأ بصددها الصراع المائي الدولي في ذلك الحوض من فترة لأخرى. ذلك أنه لا توجد اتفاقية دولية عامة، تحدد على وجه الدقة، وعلى سبيل الحصر، كيفية تقاسم المياه في الأحواض الدولية المشتركة[٤٦].

ورغم أن قواعد هلسنكي (١٩٦٦)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية (١٩٩٧) قد وضعتا عددًا من المعايير التي يمكن الاحتكام إليها عند تقاسم مياه الأنهار الدولية، بيد أن تلك المعايير لا تزال محل خلاف بين الدول النهرية، وخصوصًا فيما يتعلق بترجيح كفة أي من تلك المعايير وتقديم بعضها وتأخير بعضها الآخر[٤٧].

لذلك، تتعمد بعض دول منابع الحوض إثارة هذه القضية من آن لآخر، حيث تطالب بعض دول منابع نهر النيل بإعادة تقاسم المياه، وإعادة توزيع الأنصبة المائية بين جميع الدول النيلية وعدم استئثار دولتي المصب والمجرى بالإيراد المائي لنهر النيل، ومن ثم، تطرح تلك الدول معايير معنية ترى أنها الأولى بالاتباع عند تقاسم مياه النيل[٤٨].

وتتبنى دول منابع نهر النيل موقفًا رافضًا للكيفية التي تم بموجبها تقسيم مياه نهر النيل، سواء وفقاً لاتفاق عام ١٩٢٩، أو حسبما انتهت إليه اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩. حيث ترى دول المنابع أنه يجب النظر إلى معياريين بالأساس عند تقاسم المياه المشتركة في حوض أي نهر دولي عموماً، وفى حوض النيل على وجه الخصوص وهما:

١- مساحة التصريف في كل دولة من دول الحوض.

٢- مساهمة كل دولة في الإيراد المائي للنهر.

وعليه، فإنه استنادًا إلى هذا المعيار فقط يجب أن تحتل إثيوبيا المركز الأول في حصتها المائية من نهر النيل تليها كينيا ثم تنزانيا، وتأتي الحصة المائية المصرية -وفق هذا المعيار- في المركز الأخير[٤٩].

وفى المقابل، ترفض مصر مسألة إعادة تقاسم مياه النيل، وترى ضرورة الأخذ بقاعدة «الانتفاع المنصف والمعقول» (Equitable Utilization) عند تقاسم مياه النهر، على اعتبار أنهما آخر دولتان في مجر النهر، ولا يهبط عليهما إلا قدرٌ ضئيلٌ جدًا من الأمطار الساقطة على منابعه(٥٠). ومن ثم، تطرح مصرُ بدورها معايير للتقاسم تقوم على(٥١):

- درجة اعتماد السكان على مياه النهر.
- الاستخدامات الماضية (التاريخية) والقائمة والمحتملة للنهر.
- مدى توافر المصادر المائية الأخرى.

**(٣) رفض مبدأ «بيع المياه»:**

تنهض السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية المياه على رفض الدعاوى والأصوات التي تطلقها بعض دول المنابع والتي تروِّج للأخذ بمبدأ «بيع المياه» والتعامل مع المياه باعتبارها «سلعة اقتصادية» (Economic Good) شأنها شأن البتـرول (٥٢) . ومـن ثم، تنادي تلك الدول أحيانًا بوجوب بيع المياه لمصر والسودان، والحصول منهما على مقابل مادي نظير ما يحصلان عليه من إيراد مائي نيلي. وفى الطرف الآخر من المعادلة، ترفض مصر قطعيًا اعتبار المياه سلعة اقتصادية، وبالتالي ترفض مسألة « بيع المياه » دولياً أو استيرادها من دولة لأخرى(٥٣).

ففى أكتوبر ١٩٩٤، صرح «د.محمد عبد الهادي راضى» وزير الأشغال العامة والموارد المائية المصري الأسبق، قائلاً :

«من القضايا المستحدثة التي أثيرت حديثاً موضوع (تسعير المياه) أو (بيع المياه). وأود أن أؤكد أن مبدأ التسعير مرفوض شكلاً وموضوعًا سواء على المستوى الحوضي أو الإقليمي أو الدولي، لأن تسعير المياه سيجرنا إلى مشاكل لا حصر لها، واعتبار المياه سلعة في السوق الإقليمية أو الدولية، سيتسبب في العديد من المشاكل، وسيخلق منها عنصرًا ضاغطًا. أما أن تتحول المياه إلى سلعة ضاغطة، فهو ما لا نقبله على الإطلاق» (٥٤).

**(٤) الإخطار والتشاور المسبق وعدم التسبب في ضرر:**

إن الالتزام بالإخطار أو التشاور المسبق وعدم التسبب في ضرر، ربما يعد من أكثر الأحكام إثارة للجدل والخلاف في القانون الدولي، حيث إن التزام الدول النهرية بشرط الإخطار المسبق بالمشروعات التي تعتزم تنفيذها؛ والتي من الممكن أن يترتب عليها الإضرار بدولة نهرية أخرى، يؤدي ذلك إلى تجنب كثير من المنازعات المكلفة بين الدول النهرية. وبهذه الطريقة تزول أسباب النزاعات التي يمكن أن تشكل خطرًا محتملاً[٥٥].

فالمشروعات المائية القطرية التي تقوم بها دول المنابع يمكن أن تثير قلقًا من جانب دول المصب التي تثور مخاوفها من إمكانية أن تؤثر تلك المشروعات المائية التي تقوم بها دولة أو أكثر من دول المنابع على كمية أو نوعية التدفق المائي الطبيعي الوارد إليها من النهر[٥٦]. فضلاً عما يرتبط بتلك المشروعات المائية القطرية من إشكاليات فنية – هندسية، وبيئية، ناهيك عما تثيره من جدل سياسي وقانوني حول مدى وجوب ولزومية شرط الإخطار المسبق، من عدمه.

ولذلك تصر مصر على ضرورة إعمال شرط الإخطار المسبق (Pro-notification condition) قبل الشروع في تنفيذ أية مشروعات مائية على أي من روافد نهر النيل، وذلك عملاً بمبادئ القانون الدولي، وتمسكًا بمبدأ عدم التسبب في ضرر[٥٧].

بيد أنه، ومن ناحية أخرى، ترفض دول المنابع العليا للأنهار الدولية شرط «الإخطار المسبق»، وتنحو نحو إهمال واجب الإخطار المسبق قبل الشروع في إقامة مشروعات مائية قطرية.

وفى حقيقة الأمر، فإن الجدل السياسي والقانوني حول مدى لزومية شرط الإخطار المسبق من عدمه، إنما هو انعكاس للجدل الفقهي بين مدرستين أو اتجاهين فقهيين في القانون الدولي العام للمياه، حيث يذهب الاتجاه الأول (نظرية هارمون) إلى إقرار الحرية المطلقة لدول المنابع في إقامة أية مشروعات مائية قطرية على أراضيها، وفى حدود مساحة حوض التصريف الواقعة في نطاق سيادتها الحدودية، دون الرجوع إلى دول المصب، ودون أن تكون ملزمة بإخطار هذه الدول مسبقًا بالأعمال المزمع القيام بها عند أعلى النهر. وفى المقابل، يرى الاتجاه الثاني -

ويعبر عنه نظريات: «الوحدة الإقليمية المقيدة»، و»الملكية المشتركة»- أن دول المنابع ليست مطلوقة العنان في التصرف في المياه النابعة من أراضيها، وأنها ملزمة «بالتشاور المسبق» مع دول أسفل النهر، قبل قدومها على القيام بمشروعات مائية قطرية في أعلى النهر، للتأكد من أن تلك المشروعات لا تسبب «ضررًا» من أي نوع، كميًا أو نوعيًا، على الإيراد المائي الطبيعي للنهر عند دول المصب(٥٨).

وبالنظر إلى حالة حوض النيل، نجد أن دول المنابع تصر على عدم التقيد بالإخطار المسبق – كشرط سابق – لأية مشروعات مائية تزمع على إنشائها، وذلك انطلاقاً من قناعتها بأن الالتزام بهذا الشرط، يعني تقييدًا لحريتها، وانتقاصًا من سيادتها، كما أنه يعيق مشروعاتها التنموية.

وفي المقابل، تصر مصر على التقيد بهذا الشرط، ليس من قبيل التعنت أو التحكم في التنمية المجتمعية في هذه البلدان على حد ما تذهب مزاعمهم، وإنما للتحقق من عدم وقوع ضرر على مصر من جراء أيٍّ من تلك المشروعات.

ولقد كان شرط الإخطار المسبق مجالاً للخلاف في الرؤى التفاوضية بين مصر والدول النيلية الأخرى أثناء التفاوض بشأن الاتفاقية الإطارية، وتجلى ذلك الخلاف حول المادة (٨) فقرة (ب) المتعلقة بقواعد وإجراءات تبادل المعلومات حول المقاييس والمشروعات. وكذا المادة (٣٤) فقرة (ج) المتعلقة بنظام التصويت على القرارات المتخَذَة بشأن المشروعات المائية، حيث أصرت مصر على ضرورة أن تكون القرارات بالإجماع أو بالأغلبية المشروطة بالموافقة المصرية والسودانية. ولذلك، فشلت الأطراف المتفاوضة في الوصول إلى صيغ مقبولة بشأن المادتين المذكورتين(٥٩).

ومؤخرًا، أصبحت التطورات الراهنة في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل تفرض ضرورةً مُلحةً لتطبيق شرط الإخطار المسبق، وبصفة خاصة حيال قيام إثيوبيا في العقد الأخير ببناء عدد من السدود، متجاهلة شرط الإخطار المسبق قبل الشروع في بنائها، ولاسيما في ضوء ما أُثير من تأثيرات بالغة الخطورة لتلك السدود على الإيراد الطبيعي لمياه نهر النيل، ومن ثم تأثيرها على الحصة المائية المصرية، تلك الحصة التي تمثل جوهر الأمن المائي المصري.

**(٥) إقامة علاقات طيبة وتعاونية مع كافة الدول النيلية:**

يعد التعاون الدولي، وخصوصًا في مجال المياه، آلية فعالة لاحتواء وحل الصراعات المائية. وتستند تلك المقولة إلى طروحات ونتائج البحوث والدراسات التي عُنيت بتحليل ظاهرة الصراع المائي بين الدول المشاطئة في الأحواض المائية الدولية [٦٠].

يوضح تأمل الخبرات التعاونية التي شهدها النظام الإقليمي لحوض النيل، محورية الدور المصري القائد لهذه المبادرات التعاونية. فلقد كانت مصر دائمًا صاحبة المبادرة والمبادأة نحو اقتراح وتدشين الصيغ التعاونية؛ ثم دفعها وتعزيز خطاها. فلقد كانت الجهود المصرية هي المحرك الرئيسي لكل الأطر والصيغ التعاونية في حوض النيل (الهيدروميت: ١٩٦٧-١٩٩٢، الإندوجو: ١٩٨٣-١٩٩٣، التيكونيل: ١٩٩٢-١٩٩٨، مبادرة حوض النيل: ١٩٩٩-٢٠١٢). فضلاً عن الجهود التي تبذلها -ولا تزال- الدبلوماسية المصرية والقائمين على أمر الشأن المائي المصري في سبيل تجاوز العقبات وتخطى العراقيل والصعاب التي تعترض سبل التعاون الإقليمي في حوض النيل. فمصر حريصة على الدوام على تدشين وتعزيز التعاون وإقامة علاقات طيبة مع الدول النيلية كافة وفق منهج «اربح-اربح[٦١].

وقد قامت مصر بهذا الدور الإقليمي القائد انطلاقًا من ثوابت السياسة الخارجية المصرية والتي يأتي على رأسها ضرورة العمل على حفظ الأمن والاستقرار في منابع النيل الإثيوبية والاستوائية، وأيضًا من منطلق الإيمان بأهمية الاهتمام بالتعاون المشترك من أجل تنمية مصادر مياه النيل، لما يعود عليها من فوائد أكثر مما لو اهتمت كل دولة على حدة بتلبية احتياجاتها المائلة من خلال مواردها الخاصة[٦٢].

**رابعًا: مسارات مقترحة للسياسة المصرية تجاه «مياه النيل» في ضوء التحديات الراهنة:**

إن تقييم المستجدات والتحديات الراهنة في حوض النيل، يوضح أن ثمة رؤى ومسارات سياسية جديدة وغير تقليدية هي التي يجب أن تحكم السياسة الخارجية المصرية حيال نهر النيل، وأن هذه الرؤى الجديدة هي بمثابة حلول عملية وغير تقليدية للتعاطي مع أزمة مياه النيل في مرحلتها الراهنة، وتجاوزها نحو تعزيز التعاون المشترك بين دول الحوض. وتتمثل أبرز معالم تلك الرؤية فيما يلي:

١. **«فهم الحقائق الهيدروليكية في حوض النيل»**، وتوظيفها توظيفًا سياسيًا فعالاً لتحقيق مصالح جميع الأطراف الفاعلة في العملية التفاوضية. ومن أهم الحقائق الهيدروليكية تميُّز حوض النيل بالهطول المطري الغزير، سواءٌ طوال العام عند منابع النيل الأبيض، أو في موسم الصيف كما هو الحال في المنابع الإثيوبية. حيث تُقدر كميات الهطول المطري على حوض نهر النيل بحوالي ١٦٦٠ مليار م٣ في العام. وجدير بالإيضاح أن معدل الهطول المطري في كل دول المنابع النيلية يزيد عن ١٠٠٠مم/م٢ سنويًا، في حين لا يزيد هذا المعدل السنوي في مصر عن ١٥ مم/م٢.

ومن الحقائق الهيدروليكية البالغة الأهمية والتي يجب أن تحكم العملية التفاوضية في حوض النيل مستقبلاً، أن درجة اعتماد دول حوض النيل على النهر ليست متساوية، فهي تقل كلما اتجهنا جنوبًا حيث تزداد الأمطار والأنهار والبحيرات. وتزداد الاعتمادية على النهر كلما اتجهنا شمالاً ناحية مصب الحوض، حيث تقل الأمطار، وتصل إلى أقصاها في مصر التي تعتمد على النيل في توفير كل مواردها المائية السطحية تقريبًا، حيث يوفر النهر لمصر ما يزيد على ٩٦٪ من جملة احتياجاتها المائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه تجدر الإشارة إلى أن جميع دول حوض النيل –باستثناء مصر– لها مصادر مائية أخرى داخل أراضيها أو من خارجها، غير نهر النيل. وهو ما يعني، أنه إذا ما استثنينا مصر والسودان، فإن نهر النيل لا يساهم كثيرًا في توفير الاحتياجات المائية للدول التسع الأخرى.

٢. **«فهم خريطة الواقع الإقليمي والدولي»** فهمًا موضوعيًا وبراجماتيًا. وينصرف ذلك الفهم إلى التعرف على ماهية القوى الدولية التي تلعب دورًا مؤثرًا في المعادلة السياسية، سواءٌ في القارة الإفريقية ككل، أو في النظام الإقليمي لحوض النيل. وفي هذا السياق، يبرز دور الولايات المتحدة صاحبة المشروعات السياسية الأكثر والأعمق تأثيرًا على مجمل التفاعلات السياسية في القارة الإفريقية، حاليًا ومستقبلاً، من خلال مشروعات: «الشرق الأوسط الكبير»، و»القرن الإفريقي الكبير»، و»الاستراتيجية الأمريكية في القارة الإفريقية»، وغيرها.

ثم هناك فرنسا وتأثيراتها الثقافية الممتدة عبر سياساتها الفرانكفونية التقليدية، ولكن بآليات جديدة. وهناك أيضًا الدور الإسرائيلي الذي ينطلق من ثوابت الاستراتيجية الإسرائيلية المستمرة التي تهدف إلى تطويق ومحاصرة مصر (بالأساس) والسودان في الدائرة النيلية. ثم هناك التحركات الإيرانية التي باتت تشكل تهديدًا لا يُستهان به في هذا الإطار. ناهيك عن الدور الذي تلعبه بعض القوى الإقليمية العربية (كالمملكة العربية السعودية) في شبكة تفاعلات النظام الإقليمي لحوض النيل.

كما يتعين إدراك وفهم حقيقة الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية والدول المانحة والمموِّلة للمشروعات المائية في دول منابع حوض النيل، وهنا يبرز دور كل من البنك الدولي، والأمم المتحدة، واليابان، وكندا، وهولندا، بوصفهم أبرز المانحين في مشروعات حوض النيل. كما يتعين فهم دور الدول المنفذة لتلك المشروعات (المقاولون) وهنا يبرز دور الصين وإيطاليا والنرويج وألمانيا، بوصفها الدول أصحاب الفضل في تنفيذ (أعمال المقاولات الهندسية) لإنشاء السدود والخزانات الإثيوبية في الفترة الأخيرة.

وفي هذا الشأن، يُقترح العمل على توثيق التواصل مع المانحين، لخلق أوراق ضغط إضافية على دول المنابع يمكن استخدامها عند اللزوم.

كما يُقترح أيضاً إقامة علاقات ثنائية مع دول حوض النيل خارج منظومة التنسيق المصري-السوداني. بمعنى ألا تكون الخرطوم بالضرورة هي ممر مصر للدول النيلية. المقصود بها علاقات ثنائية مع هذه الدول على المستوى الرسمي وغير الرسمي، مع إيلاء أهمية للعلاقات مع جنوب السودان، لأهمية ذلك للأمن القومي المصري.

٣. **«الرؤية الشاملة لإدارة التفاوض المائي مع دول حوض النيل»:** وينصرف الشمول هنا إلى أمرين: أولهما: شمول المجالات والمنظورات، بمعنى فهم مختلف أبعاد ومكونات الظاهرة المائية في حوض النيل، بوصفها مسألة متعددة الأبعاد، يتداخل فيها السياسي مع القانوني مع الاقتصادي، دون إقصاء الجوانب البيئية،

والثقافية، والفنية، والديمجغرافية، والأنثروبولوجية أيضًا. وثانيهما: شمول الفاعلين، أي إشراك مختلف القوى والتيارات المجتمعية في قضية مياه النيل، بوصفها واحدة من القضايا الاستراتيجية الحيوية لمصر، والتي يتعين إدارتها وفق المنهج التشاركي (Participatory Approach) أي أن يتضافر في إدارة هذا الملف الخطير مختلف الفواعل المجتمعية، الحكومية وغير الحكومية، ومراكز البحث العلمي والجامعات، ورجال الأعمال إعمالاً لمبدأ «حوكمة المياه» (Water Governance).

٤. **«القانون وحده لا يكفي»:** تلك المقولة يجب أن تكون واحدة من المرجعيات التفاوضية الجديدة، وواحدة من الأسس الحاكمة للسياسة النيلية لمصر مستقبلاً. فقد رفضت دول منابع النيل جميع الحجج القانونية التي تنادي بها دولتي المصب والمجرى (مصر والسودان). بل وأكثر من ذلك، فقد أثبتت خبرة التفاوض الفائتة أن الاحتكام إلى النصوص والحجج والأسانيد القانونية أمرٌ لا يَحسم النزاع في المواقف التفاوضية، ولا يُعطي الغلبة لطرف على حساب الآخر، ولاسيما أن دول المنابع أوجدت لنفسها السند والمبرر القانوني –من وجهة نظرها- الذي يسوِّغ لها التنصل من كل الاتفاقيات والمعاهدات السابقة التي ترتب لمصر حقوقاً تاريخية في مياه نهر النيل. علاوةً على أنها (أي دول المنابع) راحت تنادي بإعمال مبدأ قانوني له وجاهته وهو «مبدأ تغير الظروف»، كسندٍ لإعادة النظر في كل الاتفاقيات النيلية التاريخية، وكذا إعادة النظر في الكيفية التي يتم بموجبها تقاسم المياه في حوض النيل.

٥. **التوظيف السياسي الفعَّال لمفهوم «الحوض المائي الدولي»** (International Water Basin)، الذي تبنته دول حوض النيل العشر. ويُقصد بـ «الحوض المائي الدولي» حسبما عرَّفته المادة الثانية من قواعد هلسنكي بأنه: «مساحة جغرافية تمتد على دولتين أو أكثر وتمدها روافد مشتركة تشكل تجمعاً للمياه، سواء المياه السطحية أو الجوفية، وتصب في مجرى مشترك».

انطلاقاً من أن مفهوم «الحوض المائي» (Water Basin) يدخل في اعتباره

منطقة التصريف المائي ومنطقة مستجمعات الأمطار. ومن ثم، فهو يشتمل من ناحية أولى على المياه السطحية الموجودة في مساحة الحوض وتتمثل في: الأنهار، والبحيرات، والمستنقعات، والقنوات، والخزانات، والمسطحات الجليدية، والبرك،...الخ. ويطلق على تلك المياه السطحية مصطلح (Blue Water). كما يشتمل أيضاً على المياه الجوفية، سواء المتصلة بمجرى النهر أو غير المتصلة به طالما أنها تقع جغرافياً في النطاق الجغرافي الإقليمي للحوض. وتسمى (Underground Water) أو (Black Water) وأخيراً، يشتمل الحوض من ناحية ثالثة على المياه التي تسببت في إرواء المزارع والغابات والحشائش والأشجار والحيوانات، ويطلق عليها (Green Water).

ويتفق هذا التنوع والشمول لمفهوم «الحوض المائي» مع التطبيق العملي لمبدأ «الانتفاع العادل والمنصف» بموارد النهر المائية والطبيعية.

٦. **«تقدير الاحتياجات التنموية للطرف الآخر»:** فالدول النيلية لها احتياجاتها التنموية المتزايدة بحكم النمو السكاني، فضلاً عن أنها تُصنَّف ضمن قائمة الدول الأكثر فقراً على مستوى العالم، حيث تصنَّف دول المنابع النيلية ضمن أفقر دول العالم، وأقلها ترتيبًا في دليل التنمية البشرية. وهذه الوضعية تفرض على مصر –بحكم تفوقها النسبي على هذه الدول اقتصاديًا وتكنولوجيًا وعلميًا- ضرورة الاستمرار في نهج تقديم العون المادي والفني.

ويضاف إلى ما سبق، أن حالة الفقر الاقتصادي البالغة التي تعاني منها هذه الدول يصعب في ظلها توفير الإمكانات المالية اللازمة لبناء ما يعرف بـ «البنية التحتية المائية» (Water Infrastructure). فبالرغم من الوفرة المائية –من حيث الكم- في هذه الدول، إلا أنها تعاني من نقص شديد في إمدادات مياه الشرب النقية وإمدادات الصرف الصحي المحسن.

في هذا السياق، يُقترح تخصيص ميزانية مستقلة في مصر بحيث تخصص للصرف على قضية مياه النيل. ويتفرع عن هذه الميزانية ثلاثة صناديق: صندوق مصري للتعاون مع أفريقيا، وصندوق لدعم السودان (شماله وجنوبه)،

وصندوق لدول حوض النيل. كما يُقترح استمرار التوجه المصري نحو الاستمرار في تمويل بعض المشرعات التنموية والمائية مثل: حفر الآبار، وجث الحشائش، ... إلخ.

فضلاً عن تشجيع رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني لتحفيز الاستثمارات في هذه الدولة، من خلال إنشاء صندوق خاص للاستثمار، وإيلاء الاستثمار في السودان أهمية خاصة من خلال إنشاء بنك مصري-سوداني لتسهيل هذه العملية.

٧. **البدء في تنفيذ مشروعات عملاقة وصياغة** «خطة عمل تنموية مشتركة، والتحرك - دون إبطاء أو تأجيل- نحو مشروعات استقطاب الفواقد المائية في المنابع: تستهدف تلك المشروعات تحقيق التنمية المشتركة لكل دول حوض النيل وفق مبدأ «الربح للجميع» (Win-Win Approach). بما يخلق مصالح مشتركة بين شعوب ودول الحوض»، تدفع نحو مجالات أرحب للتعاون النيلي-النيلي، وتحول دون توتر العلاقات النيلية-النيلية.

ويُقترح في هذا الخصوص، سرعة البدء في مشروعات استغلال الفواقد المائية في المنابع الاستوائية وفي منطقة بحر الغزال بالسودان، كما يوصى بإنجاز مشروعات الربط الكهربي التي تضمن الفائدة المتبادلة بين دول المنابع ودول المصب في الحوض. كما يوصى بضرورة التحرك نحو استزراع الأراضي في دول المنابع وخصوصًا في كل من تنزانيا والسودان الجنوبي وأوغندا وإثيوبيا، وبحيث تكون تلك الزراعات عبارة عن مشروعات زراعية مشتركة بين مصر وهذه الدول.

٨. **«فهم الآخر وتقبل ثقافته»:** ويقتضي تحركًا مصريًا سريعًا وحثيثًا لفهم الآخر. و»الآخر» المقصود به هنا هم شعوب وحكومات دول المنابع النيلية. إذ يتعين فهم ثقافاتهم، ومشكلاتهم، واحتياجاتهم التنموية. ويقتضي ذلك تغيير لغة «الخطاب التفاوضي»، ونبذ «الصيغ الاستعلائية» و»صيغ الإملاءات»، وإحلاله بخطاب تفاوضي جديد يقوم على «الندية»، و»الإقرار المتبادل بالأحقية

في الانتفاع المنصف بموارد النهر»، و»الاعتراف بالمصالح المشتركة»، بغية تحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة في سائر بلدان الحوض.

كما يتطلب «فهم الآخر وتقبل ثقافته» العمل على تصحيح الصورة المغلوطة المتبادلة بين المصريين وأشقائهم في دول المنابع النيلية، وخصوصًا إثيوبيا.

٩. **«تفعيل مبادرة حوض النيل»** (NBI) بوصفها الإطار التعاوني الحاكم حاليًا في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، تلك المبادرة التي تم تدشينها منذ عام ١٩٩٩، وتقوم هذه المبادرة على منهج التنمية المتواصلة والعادلة لموارد النهر بهدف تحقيق النفع المشترك والمتبادل لجميع الدول النيلية وفق «منهج اربح – اربح» (Win-Win Approach).

وقد توقفت المبادرة من الناحية الفعلية بسبب مشكلات التمويل، وما يرتبط به من تعقيدات تحول دون إتمام كثير من المشروعات المأمولة، فضلاً عن تعقد المشكلات السياسية والقانونية المرتبطة بمفاوضات الاتفاقية الإطارية. ولذلك، يُقترح التحرك المصري نحو إعادة إحياء المبادرة، أو صياغة جيل ثانٍ منها (مبادرة حوض النيل ٢) تستفيد من أخطاء المبادرة الأولى.

١٠. **«تحزيم الجهود الوطنية المصرية»** (Packaging)، و»تفعيل آلية الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين المصريين لدول الحوض: فهناك العديد من الجهود المبذولة من مختلف القوى المجتمعية المصرية، سواءٌ من الفنيين، والدبلوماسيين، والأزهر الشريف، والكنيسة، ورجال الأعمال، والأكاديميين، وغيرهم. بيد أن ما يعيب هذه الجهود، وبالتالي يقلل من جدواها، أنها تبقى «جهودًا مبعثرة». لذا، يتعين تنسيق و»تحزيم تلك الجهود» في إطار حزم متكاملة من الأدوار التي يكمِّل بعضها بعضًا. ومن الضروري أيضًا تفعيل آلية «الدبلوماسية الشعبية» بوصفها الدبلوماسية التي تستهدف الجماهير وتتركز بالأساس في العمل الأهلي غير الحكومي.

١١. **الدبلوماسية المائية:** من المهم في هذا السياق، «تفعيل آلية الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين المصريين لدول الحوض»: حيث يلزم تدعيم مسيرة العمل

التعاوني في حوض النيل عدم الاقتصار فقط على قضايا التعاون في قضايا السياسة الدنيا رغم تنوعها، وإنما يجب التفكير في ضرورة تحقيق قدر من التعاون في مسائل وقضايا السياسة العليا، وذلك من خلال التعاون في المجالات السياسية – الأمنية. ويُقترح في هذا الشأن أن يُعقد اتفاق سياسي–أمني بين دول حوض النيل، يشمل تأمين الحدود السياسية بين هذه الدول وتبادل المعلومات بشكل منظم، ويضمن عدم الاختراق والتجنيد بواسطة أجهزة المخابرات وجمع المعلومات.

١٢. **التوعية المائية:** من خلال مسؤولية الحكومة المصرية عن الاقتصاد في استخدام المياه. كما يُقترح أيضاً المضي نحو سياسة تسعير المياه، أي «تحديد سعر للمياه يحقق توازن العرض والطلب ويساوى التكاليف الحقيقية لاستخراجها بالنظر إلى قيمتها في الاستعمالات المختلفة». وذلك إعمالاً لمبدأ «استرداد التكلفة» (Cost Recovery). على أن يتم تطبيق سياسة التسعير بشكل تصاعدي حسب الكمية المستخدمة من المياه، مع إعفاء مياه الشرب.

**الخاتمــة :**

يتعين أن تشهد السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة المقبلة تنويعًا في توجهاتها الخارجية، بما يحقق الاستجابة للمتغيرات التي تفرزها البيئتين الداخلية والدولية. ولتحقيق التكيف مع تلك المتغيرات والمستجدات، يجب أن تقوم الدبلوماسية المصرية بإعادة ترتيب دوائر التحرك الخارجي المصري واستحداث دوائر جديدة، الأمر الذي يعيد لمصر «توازن المكانة الإقليمية والدولية»، وبما يحفظ لمصر أمنها القومي.

ولذلك، فإن مقتضيات المصلحة القومية المصرية تستلزم ضرورة إعادة إحياء بعض الدوائر التقليدية في السياسة الخارجية المصرية؛ وعلى رأسها الدائرة الأفريقية والدائرة النيلية، بوصفهما دوائر الأمن القومي الأهم لمصر، فضلاً عن كونهما دوائر المصالح الاستراتيجية العليا لمصر لارتباط بقاء وحياة الدولة المصرية والمصريين بهاتين الدائرتين.

بيد أنه من المهم في إطار تنشيط وتكثيف مستوى الاهتمام بهاتين الدائرتين؛ أن تستفيد الدبلوماسية المصرية من أخطائها الماضوية في التعامل مع الأفارقة، والتعلم من كبوات الماضي، وتجاوزها من خلال ابتكار رؤى وآليات جديدة، والأهم تطوير أسلوب تكنيك العمل في تلك الدوائر.

إلا أن ذلك سيكون رهنًا بالكيفية التي سيتم بها «تخطيط» و»صنع» و»تنفيذ» السياسة الخارجية المصرية تجاه قضية مياه النيل في المرحلة القادمة.

## هوامش البحث

(١) جورج بوزنر وآخرون، معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة أمين سلامة، مراجعة د. سيد توفيق، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٦، ص ٣٤٤.

(٢) أدولف أرمان، ديانة مصر القديمة، ترجمة: د. عبد المنعم أبو بكر ود. محمد أنور شكري، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ١٨.

(٣) جورج بوزنر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٥. وانظر أيضًا:

R. said, Origin and Evolution of the Nile in P.P. Howell and J.A Allan, the Nile: Sharing a Scarce Resource, Cambridge, CU p, PP. 17-26.

(٤) المرجع السابق، ص٣٤٥. وانظر أيضًا: إميل لودفيغ، النيل.. حياة نهر، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ٤٥٣.

(٥) تعتبر السودان حالة فريدة كونها تجمع بين الصفات الثلاث للدولة النهرية، فهي دولة «مصب» في أجزائها الشمالية، و«مجرى» في جزأيها الأوسط والشمالي، و«منبع» في منطقة بحر الغزال التي يهبط عليها أمطار تقدر بنحو ٥٤٠ مليار م٣ سنوياً. لمزيد من التفاصيل، انظر: د. محمد عبد الغني سعودي، السودان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥.

(6) Kenneth N. Waltz, «International politics is not foreign policy», Security Studies, Vol. 6, Issue 1 Autumn 1996, pp. 54 - 57 .

(7) Joshua S. Goldstien, International Relations, Fifth Edition, New York, Longman, 2003, pp. 155-157.

(8) Charles W. Kegley JR. & Eugene R. Wittkopf, World Politics: Trend and Transformation, U.S.A, Thomson Learning, Inc., 2004, pp. 61-65.

(9) James Rosenau, «Moral Fever, Systemic Analysis, and Scientific Consciousness in Foreign Policy Research», in: Austin Ranny (ed.), Political Science and Public Policy, Chicago, Markham, 1968, p. 222.

(١٠) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩، ص ص ١٣-٣٦.

(١١) د. عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٤، ص ص ٣٢-٣٥.

(12) Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy, Palgrave, Macmillan, 2003, p. 3.

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول إطار تحليل نسق السياسة الخارجية. انظر:

- د. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٥، ص ص ١٩٢-٢١٨.
- د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨، ص ص ل - ن.

- Margaret G. Hermann and Bengt Sundelius, (eds.), Comparative Foreign Policy Analysis: Theories and Methods, Upper Saddle River, N.J.Prentice Hall, 2007.
- Frederic S. Pearson & J. Martin Rochester, International Relations: The Global Conditions in the Twenty-First Century, New York, The McGraw-Hill Companies, Inc., 1998. pp. 126-129.
- Charles F. Hermann, Charles W. Kegley, and James N. Rosenau (eds.), New Directions in the Study of Foreign Policy, Boston, Allen & Unwin, 1987.
- Jame Xosenau (ed.), Comparing Foreign Policies: Theories, Findings, Methods, Beverly Hills, California: Sage Publication, 1975.
- Jame Xosenau, The Scientific Study of Foreign Policy, New York, Free Press, 1971.

(١٤) للمزيد من التفاصيل، انظر:

- د. محمود أبو زيد، «مصر.. والنيل.. ودول حوض النيل»، الأهرام المسائي، ١٣ مارس ٢٠٠٤.
- عبد القادر عبد العزيز على، «موارد المياه في مصر ووسائل تنميتها «، في: د. محمد إبراهيم منصور (محرر)، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مصر-أسيوط، دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط، ١٩٩٩، ص ص ٧٤٤-٧٤٥.

- Ministry of Foreign Affairs, Policy and Operations Evaluation Department, Sub- Report on: «Egypt Evaluation of the Netherlands Support to water Management and Drainage 1975-1996», Netherlands, Policy and Operation Department, Ministry of Foreign Affairs, 1998.

(١٥) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- د. محمد عبد الغني سعودي، السودان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥-٥٧.
- د. ضياء الدين القوصي، «من أين تأتي مياه النيل»، السياسة الدولية، العدد ١٨١، يوليو ٢٠١٠، ص ص ٣٨-٤٥.
- مصطفي محمود القاضي، النيل وتاريخ الري في مصر، القاهرة، وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، د. ت، ص ص ٣٠-٣٣.
- أحمد محمد فتحي ومحمد نجيب عبد المنعم، أسياسيات الري والصرف، مصر، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٢٩.

- H. E. Hurst, The Nile , London , 1952 , pp , 251- 280
- William Willcocks (sir , Egyptian Irrigation: The Wady Rayan Reservoir, Cairo, 1932 , p.p 238 – 247.
- H. E.Hurst and p. Phillips , The Nile Basin , Egypt , physical Department ,1931 26,28-33,35-38,43,46-49,51.
- H. E. Hurst , Black , and semeika , The Nile Basin , Cairo, 1946 , Vol. I , Vol. 2 , and Vol. 5.

- T. Evaus, «History of Nile Flows», in: P.P. Howell and J.A.Allan (eds.), The Nile: Sharing A Scarce Resources, Cambridge, CUP, 1995 , pp. 27- 64.

(١٦) د.جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، المجلد الثاني، القاهرة، دارا لهلال، ١٩٩٥، ص ٨٨٥.

(١٧) د. جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، الجزء الثاني، ص ٦١٩ وما بعدها.

(١٨) د. أحمد الرشيدي، «مياه النيل في سياسة مصر الخارجية»، مجلة الفكر الاستراتيجي، أكتوبر ١٩٨٩.

(19) G. M. Badr , «The Nile Water Question», Egyptian Review of International Law, 1959 , p. 15.

(٢٠) د. أحمد الرشيدي، «مصر ومياه النيل: تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل»، في: د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤، ص ص ١٥٦-١٥٨.

(٢١) د . محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨

(٢٢) د. حسين مؤنس، مصر ورسالتها، القاهرة، مكتبة الآداب، غير معروف تاريخ النشر، ص٨ وما بعدها. وانظر أيضاً: د.حسين مؤنس، مصر ورسالتها: دراسة في خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضاري ورسالتها في الوجود، القاهرة، مطابع دار الشعب، ط٥، ١٩٧٦، ص١٠٠.

(٢٣) د. سلميان حزين، مستقبل الثقافة في مصر العربية، القاهرة، دار الشروق، ط١٩٩٤،١، ص ص ١٥-١٦.

(٢٤) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الجمهورية العربية المتحدة، الاتحاد القومي، غير معروف تاريخ النشر، ص ٧٤ وما بعدها. وأنظر أيضاً: د. عز الدين إسماعيل، «جمال عبد الناصر»، سلسة أبطال العرب، عدد (٤)، بيروت، دار العودة ، ١٩٧٤، ص ص ٦٤-٦٥.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٩٣.

(٢٦) د. جمال حمدان، شخصية مصر، القاهرة، عالم الكتب، ج٤ ، ١٩٨٤، ص٣٩٩ وما بعدها.

(٢٧) د. محمد سالمان طايع، «قضية المياه في ضوء الانفصال المحتمل لجنوب السودان: رؤية عملية لصون الأمن المائي المصري»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد (٥١)، يناير ٢٠١١.

(٢٨) د. محمد سالمان طايع، «السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة ومصالح دائمة»، السياسة الدولية، العدد (١٨٧)، يناير ٢٠١٢.

(٢٩) د. عبد الملك عودة، «دوائر السياسة الخارجية المصرية»، الأهرام، ١٩ ديسمبر ١٩٩٥. وانظر أيضًا: د. عبد الملك عودة، «التنافس الدولي في أفريقيا ١٩٩٥»، كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد ١٠١، القاهرة، مطابع الأهرام، يونيو ١٩٩٦، ص ص ٥-٨.

(٣٠) عُقد ذلك اللقاء يوم الأحد الموافق ٢٢ ديسمبر ٢٠١٣. لمزيد من التفاصيل حول كلمة الوزير «نبيل فهمي»، انظر: السياسة الدولية، العدد (١٩٥)، يناير ٢٠١٤.

(31) Dina Ezzat, «Egypt›s foreign policy: one year after the revolution», ahram on line, at :

http://English.ahram.org.eg/newsContent/1/114/32770/Egypt/January–revolution–continuos/Egypts–foreign–policy

(32) Mehmet Özkan, «Foreign Policy after Tahrir Revolution: (Re)-Defining the Role of Egypt in the Middle East», Insight Turkey, Vol. 15, No. 4, 2011, at:

http://www.insightturkey.com/foreign-policy-after-tahrir-revolution-re-defining-the-role-of-egypt-in-the-middle-east/book-reviews/374 on: 10-4-2015.

(٣٣) نبيل فهمي، «نحو سياسة خارجية مصرية فعالة»، السياسة الدولية، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢.

وانظر أيضًا: محمد بيلي العليمي، «الدور الإقليمي لمصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١»، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١.

(٣٤) نانيس عبد الرازق فهمي، «سياسة مصر الخارجية بعد ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها في محيطها الأفريقي»، آفاق أفريقية، المجلد العاشر العدد ٣٥، ٢٠١٢، ص ص ١٤٧-١٥٢.

(٣٥) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- د. محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٢، ص ص ١٩٩-٢٦٠.

- Joseph Dellapenna, «Treaties as Instruments for managing International – Shared Water Resources: Restricted Sovereignty vs. Community of Property», Journal of International Law, Vol. (26), 1994, PP. 27-33.

(٣٦) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤، ص ص ١٦٦-١٧٩.

- Stephen C.McCaffrey, “The Law of International Water Courses: Some recent developments and unanswered questions’ Denver Journal of International Law and Policy, Spring, 1999, p 509.

(٣٧) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- د.منصور العادلي، النظام القانوني للأنهار الدولية: نظرة تطبيقية على أهم أنهار الشرق الأوسط، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ١٠٦-١٢٠.

- د.عادل عبد الرازق، بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والاستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل: دراسة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤، ص ٦١.
- د.نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، القاهرة، بدون بيانات نشر، ١٩٩٣، ص ص ١٢٠-١٢٣.
- C.O. Okidi, «Legal and Policy Regime of Lake Victoria and Nile Basins», Indian Journal of International Law, No. (20), 1980, PP. 16-24.

(٣٨) محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدولة الأفريقية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٧٧-٢٠٣.

(٣٩) حسن العبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٤٠) جاء ذلك فى الحوار الذي أجراه: عبد التواب عبد الحي مع الرئيس السادات، فى: مجلة المصور، ٢٨ مايو ١٩٧٣.

(٤١) د. ضياء الدين القوصى، «الاستخدام الأمثل لمياه حوض النيل، السياسة الدولية، عدد (١٥٨)، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص ٩٤-٩٥.

(٤٢) د.محمود أبوزيد، «مصر ودول النيل الجنوبي»، الأهرام المسائي، ٢٠ مارس ٢٠٠٤.

(٤٣) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- د. عادل عبد الرازق، بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والاستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل: دراسة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤، ص ٦١.
- د.نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، القاهرة، بدون بيانات نشر، ١٩٩٣، ص ص ١٢٠-١٢٣.

(٤٤) عبد التواب عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٤٥) د. محمود أبو زيد، «حصة مصر المائية آمنة»، الأهرام، ٢٢ مارس ٢٠٠٤.

(٤٦) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- Handi, The Principle of Equitable Use as applied to international shared resources», Rev. B.D.I., 1978, pp. 40-62.
- Khalid Abu- Zeid, «International Water Law From Helsinki Rules to the United Nations Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses,» Water Resources Impact, Vol. (3), No. (4), July 2001, PP. 26-31.

(٤٧) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- أشرف محمد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، ٢٠٠٦، ص ص ١٦٤-١٦٧.

- Aaron Torab Wolf, The Impact of Scarce Water Resource on the Arab- Israeli Conflict: An Interdisciplinary Study of Water Conflict Analysis and Proposals for Conflict Resolution, (Ph. D Thesis), The University of Wisconsin – Madison, 1992.
- Hirsh, «Utilization of International Rivers in Middle East: A Study of Conventional International Law», American Journal of International Law, Vol. (50), 1956, PP. 81-83.

(48) International Law Association, The Helsinki Rules on the Uses of the Water of International Rives, London, International Law Association, Available at:
http://www.Intrantionalwaterlaw.org/IntlDocs/Helsinki-Rules.htm

(49) Joyce Star, «Water Wars», Foreign Affairs, Vol. (82), 1991, P. 17.

(50) B. K. Stastone, «The Utilization of the Nile Water», International Comparative Law Quarterly, Vol. (8), July 1959, PP. 550-560.

(٥١) حسين إحسان العطفي، تقييم الموارد المائية في دول حوض النيل من أجل تنمية مستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الموارد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

(52) C. Perry, «Water as an Economic Good: A solution or A Problem», In: Melvyn kay (ed.), Water: Economic, Management and Demand, E & FN.Spon, 1997, PP. 3-100.

(٥٣) د.محمود أبو زيد ، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨، ص ص ١٦٦-١٦٧.

(٥٤) مداخلة أ.د.محمد عبد الهادى راضي، وزير الموارد المائية والري المصري السابق، في ندوة: المشكلات المائية في الوطن العربي، فى: د.أحمد يوسف أحمد (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٩-٢١٨.

(٥٥) د. محمد سالمان طايع، «المشروعات المائية في حوض النيل: رؤية تحليلية من منظور هيدروبوليتيكي»، أحوال مصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (٤٧)، صيف ٢٠١٠.

(٥٦) يمكن الاستدلال في هذا الصدد، بالمخاوف السورية والعراقية باعتبارهما دولتي مصب، من عزم الحكومة التركية على تنفيذ مشروع «جنوب شرق الأناضول» (GAP) المائي على نهري دجلة والفرات.

(٥٧) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

– عبد العظيم أبو العطا وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٨٥، ص ١١٢.

– ياسر على هاشم، «الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه»، السياسة الدولية، العدد (١٠٤) أبريل ١٩٩١، ص ١٥٢.

(58) John Bolloch & Adel Darwish, Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East, London, Oxford, A cassell Imprint, 1993, P. 130

(٥٩) د. محمد سالمان طايع، «الموقف التفاوضي لدول منابع حوض النيل في الاتفاقية الإطارية»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، الإصدار الخامس، أكتوبر ٢٠٠٨.

(60) D. Whittington, J. Waterbury, and E. McClelland, «Toward a New Nile Water Agreement», A Quarterly Magazine Chronicling Events and Opinions on Ethiopia Foreign Relations, Vol. (1), No. (1), September 1994, PP. 11-17.

(٦١) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- د. محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر فى القرن الـ ٢١، القاهرة، مركز الترجمة والنشر، ١٩٩٨، ص ١٦٢.
- د. محمد سالمان طايع، «التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل:رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديدة»، في: د.محمد عاشور (محرر)، التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥.
- وزارة الموارد المائية والري، قطاع مياه النيل، مذكرة حول : «التعاون مع دول حوض النيل والآفاق المستقبلية»، القاهرة، قطاع مياه النيل، ٢٠٠٢، ص ص ٧-٨.
- D. Whittington, J. Waterbury, and E. McClelland, «Toward a New Nile Water Agreement», A Quarterly Magazine Chronicling Events and Opinions on Ethiopia Foreign Relations, Vol. (1), No. (1), September 1994, PP. 11-17.

(٦٢) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- د. علاء الحديدى، «السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل» مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، إبريل ١٩٩١، ص١٢٦-١٣٠.
- Claudia W. Sadoff and David Grey, «Beyond the River: the Benefits of Cooperation on International Rivers», Water Policy, Vol., No. 5, 2002, PP. 389-403.

# المراجـــع

## أولاً: المراجع العربية:


١. أحمد محمد فتحي ومحمد نجيب عبد المنعم، أسياسيات الري والصرف، مصر، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٢٩.

٢. أدولف أرمان، ديانة مصر القديمة، ترجمة: د. عبد المنعم أبو بكر ود. محمد أنور شكري، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ١٨.

٣. أشرف محمد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، ٢٠٠٦، ص ص ١٦٤-١٦٧.

٤. إميل لودفيغ، النيل.. حياة نهر، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ٤٥٣.

٥. أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤، ص ص ١٦٦-١٧٩.

٦. جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الجمهورية العربية المتحدة، الاتحاد القومي، غير معروف تاريخ النشر، ص ٧٤ وما بعدها. وأنظر أيضاً: د. عز الدين إسماعيل، «جمال عبد الناصر»، سلسة أبطال العرب، عدد (٤)، بيروت، دار العودة ، ١٩٧٤، ص ص ٦٤-٦٥.

٧. جورج بوزنر وآخرون، معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة أمين سلامة، مراجعة د. سيد توفيق، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٦، ص ٣٤٤.

٨. حسين إحسان العطفي، تقييم الموارد المائية في دول حوض النيل من أجل تنمية مستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الموارد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

٩. د. أحمد الرشيدي، «مصر ومياه النيل: تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل»، في: د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤، ص ص ١٥٦-١٥٨.

١٠. د. أحمد الرشيدي، «مياه النيل في سياسة مصر الخارجية»، مجلة الفكر الاستراتيجي، أكتوبر ١٩٨٩.

١١. د. جمال حمدان، شخصية مصر، القاهرة، عالم الكتب، ج٤ ، ١٩٨٤، ص٣٩٩ وما بعدها.

١٢. د. حسين مؤنس، مصر ورسالتها، القاهرة، مكتبة الآداب، غير معروف تاريخ النشر، ص٨ وما بعدها. وانظر أيضاً: د.حسين مؤنس، مصر ورسالتها: دراسة في خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضاري ورسالتها في الوجود، القاهرة، مطابع دار الشعب، ط٥، ١٩٧٦، ص١٠٠.

١٣. د. سلميان حزين، مستقبل الثقافة في مصر العربية، القاهرة، دار الشروق، ط١٩٩٤،١، ص ص ١٥-١٦.

١٤. د. ضياء الدين القوصى، «الاستخدام الأمثل لمياه حوض النيل، السياسة الدولية، عدد (١٥٨)، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص ٩٤-٩٥.

١٥.د. ضياء الدين القوصي، «من أين تأتي مياه النيل»، السياسة الدولية، العدد ١٨١، يوليو ٢٠١٠، ص ص ٣٨-٤٥.

١٦.د. عادل عبد الرازق، بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والاستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل: دراسة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤، ص ٦١.

١٧.د. عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٤، ص ص ٣٢-٣٥.

١٨.د. عبد الملك عودة، «دوائر السياسة الخارجية المصرية»، الأهرام، ١٩ ديسمبر ١٩٩٥. وانظر أيضًا: د. عبد الملك عودة، «التنافس الدولي في أفريقيا ١٩٩٥»، كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد ١٠١، القاهرة، مطابع الأهرام، يونيو ١٩٩٦، ص ص ٥-٨.

١٩.د. علاء الحديدى، «السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل» مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، إبريل ١٩٩١، ص١٢٦-١٣٠.

٢٠.د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩، ص ص ١٣-٣٦.

٢١.د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨، ص ص ل- ن.

٢٢.د. محمد سالمان طايع، «التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل:رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديدة»، في: د.محمد عاشور (محرر)، التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥.

٢٣.د. محمد سالمان طايع، «السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة ومصالح دائمة»، السياسة الدولية، العدد (١٨٧)، يناير ٢٠١٢.

٢٤.د. محمد سالمان طايع، «المشروعات المائية في حوض النيل: رؤية تحليلية من منظور هيدروبوليتيكي»، أحوال مصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (٤٧)، صيف ٢٠١٠.

٢٥.د. محمد سالمان طايع، «الموقف التفاوضي لدول منابع حوض النيل في الاتفاقية الإطارية»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، الإصدار الخامس، أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٦.د. محمد سالمان طايع، «قضية المياه في ضوء الانفصال المحتمل لجنوب السودان: رؤية عملية لصون الأمن المائي المصري»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد (٥١)، يناير ٢٠١١.

٢٧.د. محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٢، ص ص ١٩٩-٢٦٠.

٢٨.د. محمد عبد الغني سعودي، السودان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥.

٢٩.د. محمد عبد الغني سعودي، السودان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥-٥٧.

٣٠.د. محمود أبو زيد، «حصة مصر المائية آمنة»، الأهرام، ٢٢ مارس ٢٠٠٤.
٣١.د. محمود أبو زيد، «مصر .. والنيل .. ودول حوض النيل»، الأهرام المسائي، ١٣ مارس ٢٠٠٤.
٣٢.د. محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر فى القرن الـ ٢١، القاهرة، مركز الترجمة والنشر، ١٩٩٨، ص ١٦٢.
٣٣.د. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٥، ص ص ١٩٢-٢١٨.
٣٤.د.جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، المجلد الثاني، القاهرة، دارا لهلال، ١٩٩٥، ص ٨٨٥.
٣٥.د.عادل عبد الرازق، بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والاستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل: دراسة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤، ص ٦١.
٣٦.د.محمود أبو زيد ، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨، ص ص ١٦٦-١٦٧.
٣٧.د.محمود أبوزيد، «مصر ودول النيل الجنوبي»، الأهرام المسائي، ٢٠ مارس ٢٠٠٤.
٣٨.د.منصور العادلي، النظام القانوني للأنهار الدولية: نظرة تطبيقية على أهم أنهار الشرق الأوسط، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ١٠٦-١٢٠.
٣٩.د.نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، القاهرة، بدون بيانات نشر، ١٩٩٣، ص ص ١٢٠-١٢٣.
٤٠.د.نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، القاهرة، بدون بيانات نشر، ١٩٩٣، ص ص ١٢٠-١٢٣.
٤١.عبد العظيم أبو العطا وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٨٥، ص ١١٢.
٤٢.عبد القادر عبد العزيز على، «موارد المياه في مصر ووسائل تنميتها «، في: د. محمد إبراهيم منصور (محرر)، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مصر-أسيوط، دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط، ١٩٩٩، ص ص ٧٤٤-٧٤٥.
٤٣.محمد بيلي العليمي، «الدور الإقليمي لمصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١»، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١.
٤٤.محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدولة الأفريقية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٧٧-٢٠٣.
٤٥.مصطفي محمود القاضي، النيل وتاريخ الري في مصر، القاهرة، وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، د. ت، ص ص ٣٠-٣٣.
٤٦.نانيس عبد الرازق فهمي، «سياسة مصر الخارجية بعد ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها في محيطها الأفريقي»، آفاق أفريقية، المجلد العاشر العدد ٣٥، ٢٠١٢، ص ص ١٤٧-١٥٢.

٤٧. نبيل فهمي، «نحو سياسة خارجية مصرية فعالة»، السياسة الدولية، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢.
٤٨. وزارة الموارد المائية والري، قطاع مياه النيل، مذكرة حول : «التعاون مع دول حوض النيل والآفاق المستقبلية»، القاهرة، قطاع مياه النيل، ٢٠٠٢، ص ص ٧-٨.
٤٩. ياسر على هاشم، «الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه»، السياسة الدولية، العدد (١٠٤) أبريل ١٩٩١، ص ١٥٢.

**ثانياً: المراجع الإنجليزية:**

50. Aaron Torab Wolf, The Impact of Scarce Water Resource on the Arab- Israeli Conflict: An Interdisciplinary Study of Water Conflict Analysis and Proposals for Conflict Resolution, (Ph. D Thesis), The University of Wisconsin – Madison, 1992.
51. B. K. Stastone, «The Utilization of the Nile Water», International Comparative Law Quarterly, Vol. (8), July 1959, PP. 550-560.
52. C. Perry, «Water as an Economic Good: A solution or A Problem», In: Melvyn kay (ed.), Water: Economic, Management and Demand, E & FN.Spon, 1997, PP. 3-100.
53. C.O. Okidi, «Legal and Policy Regime of Lake Victoria and Nile Basins», Indian Journal of International Law, No. (20), 1980, PP. 16-24.
54. Charles F. Hermann, Charles W. Kegley, and James N. Rosenau (eds.), New Directions in the Study of Foreign Policy, Boston, Allen & Unwin, 1987.
55. Charles W. Kegley JR. & Eugene R. Wittkopf, World Politics: Trend and Transformation, U.S.A, Thomson Learning, Inc., 2004, pp. 61-65.
56. Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy, Palgrave, Macmillan, 2003, p. 3.
57. Claudia W. Sadoff and David Grey, «Beyond the River: the Benefits of Cooperation on International Rivers», Water Policy, Vol., No. 5, 2002, PP. 389-403.
58. D. Whittington, J. Waterbury, and E. McClelland, «Toward a New Nile Water Agreement», A Quarterly Magazine Chronicling Events and Opinions on Ethiopia Foreign Relations, Vol. (1), No. (1), September 1994, PP. 11-17.
59. D. Whittington, J. Waterbury, and E. McClelland, «Toward a New Nile Water Agreement», A Quarterly Magazine Chronicling Events and Opinions on Ethiopia Foreign Relations, Vol. (1), No. (1), September 1994, PP. 11-17.
60. Dina Ezzat, «Egypt›s foreign policy: one year after the revolution», ahram on line, at : http://English.ahram.org.eg/newsContent/1/114/32770/Egypt/

January–revolution–continuos/Egypts–foreign–policy

61. Frederic S. Pearson & J. Martin Rochester, International Relations: The Global Conditions in the Twenty-First Century, New York, The McGraw-Hill Companies, Inc., 1998. pp. 126-129.
62. G. M. Badr , «The Nile Water Question», Egyptian Review of International Law, 1959 , p. 15.
63. H. E. Hurst , Black , and semeika , The Nile Basin , Cairo, 1946 , Vol. I , Vol. 2 , and Vol. 5.
64. H. E. Hurst, The Nile , London , 1952 , pp , 251- 280
65. H. E.Hurst and p. Phillips , The Nile Basin , Egypt , physical Department ,1931 26,28-33,35-38,43,46-49,51.
66. Handi, The Principle of Equitable Use as applied to international shared resources», Rev. B.D.I., 1978, pp. 40-62.
67. Hirsh, «Utilization of International Rivers in Middle East: A Study of Conventional International Law», American Journal of International Law, Vol. (50), 1956, PP. 81-83.
68. International Law Association, The Helsinki Rules on the Uses of the Water of International Rives, London, International Law Association, Available at: http://www.Intrantionalwaterlaw.org/IntlDocs/Helsinki-Rules.htm
69. Jame Xosenau (ed.), Comparing Foreign Policies: Theories, Findings, Methods, Beverly Hills, California: Sage Publication, 1975.
70. Jame Xosenau, The Scientific Study of Foreign Policy, New York, Free Press, 1971.
71. James Rosenau, «Moral Fever, Systemic Analysis, and Scientific Consciousness in Foreign Policy Research», in: Austin Ranny (ed.), Political Science and Public Policy, Chicago, Markham, 1968, p. 222.
72. John Bolloch & Adel Darwish, Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East, London, Oxford, A cassell Imprint, 1993, P. 130.
73. Joseph Dellapenna, «Treaties as Instruments for managing International – Shared Water Resources: Restricted Sovereignty vs. Community of Property», Journal of International Law, Vol. (26), 1994, PP. 27-33.
74. Joshua S. Goldstien, International Relations, Fifth Edition, New York, Longman, 2003, pp. 155-157.
75. Joyce Star, «Water Wars», Foreign Affairs, Vol. (82), 1991, P. 17.
76. Kenneth N. Waltz, «International politics is not foreign policy», Security Studies, Vol. 6, Issue 1 Autumn 1996 , pp. 54 - 57 .

77. Khalid Abu- Zeid, «International Water Law From Helsinki Rules to the United Nations Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses,» Water Resources Impact, Vol. (3), No. (4), July 2001, PP. 26-31.
78. Margaret G. Hermann and Bengt Sundelius, (eds.), Comparative Foreign Policy Analysis: Theories and Methods, Upper Saddle River, N.J.Prentice Hall, 2007.
79. Mehmet Özkan, «Foreign Policy after Tahrir Revolution: (Re)-Defining the Role of Egypt in the Middle East», Insight Turkey, Vol. 15, No. 4, 2011, at: http://www.insightturkey.com/foreign-policy-after-tahrir-revolution-re-defining-the-role-of-egypt-in-the-middle-east/book-reviews/374 on: 10-4-2015.
80. Ministry of Foreign Affairs, Policy and Operations Evaluation Department, Sub- Report on: «Egypt Evaluation of the Netherlands Support to water Management and Drainage 1975-1996», Netherlands, Policy and Operation Department, Ministry of Foreign Affairs, 1998.
81. R. said, Origin and Evolution of the Nile in P.P. Howell and J.A. Allan, the Nile: Sharing a Scarce Resource, Cambridge, CU p, PP. 17-26.
82. Stephen C.McCaffrey, “The Law of International Water Courses: Some recent developments and unanswered questions’ Denver Journal of International Law and Policy, Spring, 1999, p 509.
83. T. Evaus, «History of Nile Flows», in: P.P. Howell and J. A. Allan (eds.), The Nile: Sharing A Scarce Resources, Cambridge, CUP, 1995 , pp. 27- 64.
84. William Willcocks, Egyptian Irrigation: The Wady Rayan Reservoir, Cairo, 1932 , p.p 238 – 247.